

الآليات الوقائية أولوية

اقرأ

٢ الملك: الأزمة لن تتكرر

٣ فهم المشهد السياسي

لترشيد الحالة الحقوقية

٤ إشكالات العلاقة مع

المنظمات الدولية

٦ كيف نفهم بواعث قلق

منظمات حقوق الإنسان؟

٨ البحرين: خطوات باتجاه

تعزيز العدالة الانتقالية

١٢ خبراء: المصالحة والعدالة

الانتقالية ضرورة بحرينية

١٧ تقرير بريطاني: البحرين

(حالة تحت الدراسة)

١٩ التعذيب ووقائع

محاكمة مرتكبيه

٢٠ توصيات بسيوني:

متابعة وتطبيق

٣٠ يوم البحرين في جنيف

خلال أشهر الأزمة العديدة التي مرت بها البحرين، اتخذت المنظمات الحقوقية الدولية دور الراصد للانتهاكات والمندد بها، وهذا هو الدور الطبيعي المعتاد والمتوقع منها. وبرغم وجود ملاحظات حول تفاصيل هذا الدور، إلا أنه أثمر في النهاية عن اعتراف بوقوع تلك الانتهاكات، وتراجع عنها، وتشكيل لجنة تحقيق بشأنها، ولجنة أخرى لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، وتعويض الضحايا، وظهور تشريعات جديدة، ووضع ضوابط ومدونات سلوك تحدد مسؤوليات رجال الشرطة، وإطلاق ورش تدريب للمسؤولين عن تنفيذ القانون، وإحالة منتهكي القانون وممارسي التعذيب على المحاكمة، وغيرها من الأمور.

يأتي هذا كله، والجيشان السياسي في الشارع، يتخلله بعض العنف، وعدد من التجاوزات، ما يجعل من مسألة منع وقوع الانتهاكات - وبشكل كامل وصارم - أمراً صعباً. بالرغم من كل ما أنجز، فإن نقطة القلق المركزية يمكن وضعها في سؤال محدد: كيف يمكن وضع آليات وقائية تمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان؟ هذا السؤال هو أهم من سؤال: كيف نعالج مشاكل الانتهاكات بعد وقوعها؟

البحرين اليوم هي في مرحلة معالجة مشاكل الانتهاكات التي وقعت، ولكن هذه المعالجات ستكون ناقصة إن لم تستكمل سريعاً بالمرحلة التالية، وهي وضع الآليات الوقائية لمنع وقوع الانتهاكات من أساسها. بمعنى آخر، فإن البحرين بحاجة الى منظومة تتضمن وضع تشريعات وقوانين جديدة؛ وإنشاء مؤسسات رقابية وقضائية؛ وإصلاح القضاء؛ وتعزيز القدرات؛ وتفعيل مبادئ الشفافية في المؤسسات الرسمية؛ وغيرها.

بناء هذه المنظومة وبأقصى سرعة ممكنة، يمثل أولوية للناشطين الحقوقيين والمنظمات الحقوقية الدولية، ويفترض أن يكون أولوية أيضاً للحكومة البحرينية، التي قامت من الناحية العملية بعدد من الخطوات التشريعية وغيرها، وأعلنت عنها في الأشهر الماضية. بيد أن الحكومة، من جانب آخر، تبدو في حاجة الى المساعدة لاستكمال ما تقوم به، سواء من مفوضية حقوق الإنسان الدولية أو المنظمات الحقوقية الدولية نفسها، والتي أعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدة في هذا الجانب. هذا النوع من التعاون ليس جديداً، فكثير من الدول سبق وأن قامت به. المهم أن تطلب حكومة البحرين ذلك، وأن تفتح آفاق التعاون مع تلك المؤسسات الدولية، وأن تمنحها الدور اللائق بها.

هذا التعاون - إن حدث - سيخلق مناخاً إيجابياً في العلاقات بين الطرفين؛ وسيحل من أزمة الثقة القائمة، كما أنه وسيلة فعالة ومقنعة لتلك المؤسسات الدولية بأن البحرين تسير في الطريق الصحيح، من خلال إطلاعها على مشاريعها ورواها المستقبلية، وكيف انها جادة في إصلاح الملف الحقوقي من جذوره. بدون هذا التعاون، ستبقى بيانات التنديد بالانتهاكات، وسيبقى عامل عدم الثقة سائداً.

ملك البحرين: الأزمة لن تتكرر والحوار بدون واسطات خارجية



كافة بحصر المشاكل السياسية بين القوى السياسية، وإقناع الجمهور بإعادة التواصل بين فئاته بعيداً عن الخلاف السياسي. في نهاية الأمر، فإن التعايش الإجتماعي مقدم على المصالح السياسية.

الثالثة: وضع ضوابط للخطاب الديني، حيث وجه الملك وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بأن تقوم بدورها في (حفظ المنبر الديني من الاستغلال السيئ، وأن تتخذ إجراءات أكثر فعالية لحفظ رسالته السامية. فالمنبر أمانة، لا يجوز أن يترك لبث الكراهية أو التحريض على العنف). هذا يتطلب تشريعات وقوانين جديدة، وتفعيل القائم منها، بحيث تجرّم الطائفية فعلاً أو قولاً.

الرابعة: تعزيز دور الإعلام بما يخدم الوحدة الوطنية، بالإبتعاد عن الخطاب الطائفي، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ الثقافة الوطنية الوجدانية، ومنح المزيد من الحرية للصحافة حتى تكون صحافة مسؤولة، فلا مسؤولية على الصحافة إن لم تكن متحررة من قيود الإستقطاب السياسي والإجتماعي والطائفي. ولا مساءلة للمتجاوزين بدون قانون عصري يعطي مساحة حرية حقيقية لوجهات النظر الأخرى، ويحاسب على التجاوزات ذات العلاقة بتعريض الوحدة الوطنية للخطر. ولن يكون لدينا مجتمع ناضج يرفض الطائفية بدون حريات إعلامية يمكن من خلالها تداول المعلومة، وترسيخ الشفافية، ولعب دور التوعية والمساءلة والدفاع عن سيادة القانون، وحقوق الإنسان.

وذلك اعتماداً على التجربة المرّة التي مرّ بها المجتمع، ووعيه للخسائر التي أصابت الجميع منها.

الرسالة تقول بأن الإصلاح مطلوب وسيستمر، ولكن لن يكون ذلك قفزاً في المجهول، وإنما متدرجاً وفق القانون وسيادته، ومتوافقاً مع أحكام الدستور. أي أن المطلوب هو البناء على ما هو قائم، وليس نسفه من الجذور كما أراد البعض. ورسالة أخرى تقول بأن الإصلاح والأمن لا يتحققان إلا باحترام حكم القضاء ومبادئ حقوق الإنسان.

أما الرسالة الثالثة فلها علاقة بالموضوع الطائفي، الذي انخرط فيه الجميع وكان ذلك أخطر ما أنتجته الأزمة، من جهة تمزيق النسيج الإجتماعي. هنا، وحسب خطاب الملك، تمّ التأكيد على نقاط أربع:

الأولى: عدم تحويل الخلاف السياسي الى خلاف طائفي، وحسب تعبيره (إن أي اختلاف في وجهات النظر السياسية لا يمكن السماح له أن يمتد للمساس بوحدةنا وتآلفنا). بمعنى أن الخلافات السياسية يجب أن تبقى بين الأطراف السياسية، لا أن تقوم القيادات السياسية بتحويله الى خلاف طائفي، يؤدي الى شذمة المجتمع، واستعداد فئاته على بعضها. لأن عملاً كهذا، يؤدي في النهاية الى تفتيت أسس الدولة، ويعقد الحل السياسي للأزمات، ويهدم الثقة في أبسط صورها بين فئات المجتمع. يجب أن لا تتغلب المصالح الأنانية للأطراف السياسية، فتنخر الدولة وأجهزتها بفتن اجتماعية تتطلب زمناً طويلاً لعلاجها.

الثانية: (تشجيع المبادرات الاجتماعية الساعية لتعزيز اللحمة الوطنية ونبذ العنف والتحريض على الكراهية والطائفية). وقد طالب الملك مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الدين، والأدباء والمفكرين والإعلاميين والمثقفين القيام بدورهم، بإصلاح ما انهدم من ثقة، وأشاد بالمبادرات التي ظهرت في الفترة الأخيرة لتحقيق المصالحة الإجتماعية والوطنية. المطلوب هنا أن تقوم هذه الجهات

الخطاب الذي ألقاه ملك البحرين في جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٤/٦/٢٠١٢ حوى جملة من الرسائل الموجّهة الى أطراف داخلية وخارجية، والى الجهاز الحكومي نفسه، الذي دعا الملك الى تطوير أدائه لتحقيق رفاهية المواطن، من خلال التواصل المباشر معه والتطلّع الى احتياجاته.

تأتي في مقدمة الرسائل السياسية، ما يعبر عن رغبة الحكومة في الحوار مع أطراف المعارضة، وإدارة الخلافات معها عبره، ولكن (بدون واسطات خارجية). فالمسألة شأن داخلي من جهة، ومن جهة ثانية فإن الشعب قادر على إدارة خلافاته بنفسه. الرسالة الكامنة هنا، هو أن الحوار الداخلي لا يأتي بدون قنوات تتشكل لدى الأطراف المعنية، ولا يمكن أن تملأ إرادة الحوار، ولا أن تحدد أجندته، وسياقاته، ومؤيدياته من الخارج. لعل في هذا تنبيه، الى الأطراف الدولية والإقليمية، التي تريد أو لا تريد حواراً حسب رغباتها ووفق أهدافها ومصالحها ورؤيتها الخاصة. مستوى النضج السياسي لجميع القوى السياسية، هو الذي سيحدد في نهاية الأمر توقيت الحوار وموضوعاته ونتائجه.

غني عن القول، فإن الأزمات السياسية الكبيرة لا تحل بدون حوار، ولكن المراهنة على الضغوطات الخارجية من هذا الطرف أو ذاك، تشكل عائقاً له، ونأمل أنه -وبعد أكثر من عام على الأحداث- أن تكون القوى السياسية قد نضجت وتأهلت للتداول مع بعضها البعض بما يحقق المصلحة العليا للبحرين وشعبها، بعيداً عن المراهنة الخاسرة التي تطيل أمد الأزمة، وتشجّع الأطراف الخارجية على التدخل الفجّ أحياناً في الشأن المحلي.

الرسالة الثانية التي يمكن استخلاصها من خطاب الملك، تتعلق بمعالجة تداعيات الأزمة التي اشتعلت العام الماضي، وهي موجّهة الى المعارضة والى الحكومة كما الى الجمهور البحريني نفسه. فما جرى في فبراير ٢٠١١ (لن يتكرر) حسب الملك، سواء كان ذلك عنفاً أو تجاوزات لحقوق الإنسان،

فهم المشهد السياسي ضرورة لترشيد الحالة الحقوقية

بسيوني، ولا في أداء لجنة (الصالح) التي وضعت لتنفيذ توصيات تقرير بسيوني.

المجتمع الأهلي البحريني في مجمله مولود حديث، كانت تنقصه الخبرة والأدوات والإمكانيات، والرؤية الإستراتيجية. وفي أثناء الأزمة لم يحصل هذا المجتمع المدني من نظرائه في المحيط الإقليمي والدولي على المشورة والنصيحة والتوجيه بحيث يقوم بالحدود الدنيا المطلوبة منه.

الصدراع السياسي بين طرفي المعارضة والحكومة كان واضحاً في البحرين، وقد استأثر بالإهتمام والأضواء، ولم يستطع المجتمع المدني أن يخطط لنفسه طريقاً مستقلاً ثالثاً، فتجمدت طاقته من جهة، وتوزعت منظماته بين الطرفين السياسيين، ما أدى الى ترك ساحة حقوق الإنسان شبه فارغة.

التشظي في المجتمع المدني البحريني بسبب الإستقطاب السياسي، تم نقله الى الخارج أيضاً. تحديداً الى المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية، التي يبدو أنها قرأت البحرين من أسن المتخاصمين غير المحايدين، أو من الإعلام الرسمي والعربي والأجنبي غير المحايد وغير الرشيد في مجمله. وبداهة، سبب هذا اختلالاً في الأداء، وعجزاً في ترشيد الوضع الحقوقي والسياسي.

لكي تفعل المنظمات الأهلية دورها، وتستعيد عافيتها، عليها: أن تبتعد عن الإستقطاب السياسي: الرسمي والمعارضة. بمقدار ما تتحرر منه، فإنها ستكون قادرة على اكتشاف فضائها الخاص بها؛ وستكون قادرة على رؤية القضايا بعين حقوقية مختلفة، وسيكون منتجها من جهة المواقف عبر البيانات والتقارير أكثر إقناعاً وتأثيراً.

حقيقية قادرة على المساهمة ولو بالرأي في حلها.

ذلك أن اختلال الرؤية العامة بسبب نقص أحد أهم أركانها السياسية حصر دور المنظمات الحقوقية في عملية الرصد والتنديد بالإنتهاكات، دون النظر الى الجزء السياسي المولد للمشكلة. كما جعلها - وبسبب الضبابية السياسية - أسيرة مصادر معلومات المعارضة، دون الشك في نزاهة ما يقدم؛ وفي نفس الوقت دفعها الى التعاطي مع كل ما يأتي من المصادر الرسمية بقدر كبير من التشكيك وأحياناً الإهمال التام.

وعليه يمكن القول بأن غياب الصورة السياسية الواضحة للمشهد السياسي البحريني لدى المنظمات الحقوقية لم يخدم ترشيد الحالة السياسية والحقوقية البحرينية.

طيلة عمر الأزمة في البحرين، كان الطابع العام في أداء المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية (تنديداً) بأكثر مما كان (ترشيدياً)، سواء كان الترشيح للشارع، أو للحكومة، أو حتى لأداء الجمعيات الحقوقية المحلية التي بدت غائبة عن المشهد الحقوقي، وانجذبت الى الجانب السياسي، بفعل الإستقطاب السياسي الحاد.

لم نلاحظ من المنظمات الأهلية المحلية عامة أداءً يعتد به في مجال معالجة الإنشقاق الإجتماعي؛ ولا هي تقدمت بمبادرات حقوقية؛ أو قامت بمراجعات لأدائها وخطابها فيما إذا كان يصب في خدمة الهدف الوطني العام. وفي نفس الوقت أيضاً، لم نلاحظ دور ذي قيمة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي بدت وكأنها قد همشت نفسها بشكل شبه تام، الى حد أنه لم يكن لها دور يذكر فيما يتعلق بتحقيق لجنة

حين تقع أزمة حقوقية/ سياسية، هناك دور للسياسيين أن يلعبوه في حلها أو تهدئتها أو التنظير لها، من زوايا وأبعاد سياسية تتعلق بطبيعة الأزمة السياسية وإدارتها، وتأثيراتها المحلية والإقليمية. ويلحظ الدور الذي يلعبه السياسي التوازنات السياسية المحلية، وموقع العناصر المكونة للأزمة، والمساومات المتعلقة بشأنها، وغير ذلك من الأمور.

أما الحقوقيون فيقاربون المشاكل من منظار مختلف، فجل اهتمامهم يتمحور حول الإنتهاكات من جهة رصدها، وكيفية إيقافها، والتخفيف على ضحاياها، ومن ثم تعديل سلوك الأجهزة الرسمية المعنية ضمن إطار ومعايير حقوقية دولية واضحة، مع مراقبة مستمرة للسلوك، خشية أن تعود الممارسات السابقة مرة أخرى. هذه في المجمل المقاربات الحقوقية المتبعة.

وفي حين تهتم المقاربة السياسية بالموضوع الحقوقي كعنصر ضاغط ومؤثر في الأزمة السياسية.. فإن المقاربة الحقوقية تهتم بالعنصر السياسي في الأزمة وتأثيرها على تدهور حقوق الإنسان، مع أن عدداً من المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية وغيرها قد يهيمس هذا العامل السياسي، الى حد تختل معه الرؤية بشكل يؤثر سلباً على المقاربة الحقوقية التصحيحية نفسها.

هذا النقص في الرؤية والإطار السياسي الذي تجري تحته اختلالات حقوق الإنسان في البحرين، هو بالتحديد ما أضعف دور المنظمات المحلية والإقليمية والدولية في ترشيد التعاطي الحقوقي والسياسي للأزمة، وجعلها أسيرة رد الفعل، بدون مبادرات

إشكالات العلاقة بين الحكومة والمنظمات الدولية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

والسلوك الذي يحكمها، فإذا كانت مفردات السلوك طيبة، نمت حالة الثقة، وخففت من حدّة الإختلاف في العلاقة وحسّنت تقييم الأوضاع. أما إذا حكمت العلاقة سلوكيات الإهمال والتجاهل والإتهام، فإن الثقة سريعا ما تتقلص وينعكس ذلك حتى في تقييم الأمور الإيجابية التي قد تقدم عليها الحكومة في إصلاح الوضع الحقوقي. إذ يظهر دائما الشك، بأن هناك أمرا ما لا تدركه تلك المنظمات، أو غير واثقة من النيات التي تقف وراء الأفعال. وبسبب عدم الثقة قد لا تؤخذ المعلومات الرسمية على محمل الجدّ، حتى وإن كانت صحيحة.

من وجهة نظر المنظمات الحقوقية الدولية، فإن هناك شبه انكسار في الثقة بالطرف الرسمي، ومآخذها التي عادة ما تتكرّر هي كالتالي:

١/ أن حكومة البحرين تقدّم الكثير من الوعود والتعهدات تتعلق بسياسات وخطط وبرامج مستقبلية (ستقوم) بها؛ في حين أن التنفيذ قليل ومحدود وبطيء وتنقصه الشفافية. ووجهة نظر المنظمات تقول

مع المنظمات الحقوقية، والذي شمل تحديد إجراءات السفر الى البحرين للناشطين الدوليين، وعدم الرد على طلبات الزيارة للوفود، أو التأخير في ذلك وفي الرد على استفساراتها أو حتى تجاهلها، فإن الذي حدث هو التالي:

- لم تتوقف عملية رصد الإنتهاكات، ولا إصدار البيانات والتقارير عن البحرين. بل حدث في كثير من الأحيان، أن حدّة وتوالي النقد وإصدار البيانات قد زادت.

- أنه مهما حوى الرأي الرسمي البحريني من صحّة حول الأخطاء التي تقع فيها المنظمات الحقوقية الدولية في تغطيتها لأحداث البحرين، سواء من حيث عدم التوازن، أو المبالغة، أو غيرها؛ فإن ما تسميه المنظمات الحقوقية بسياسة التجاهل وعدم التعاون جعلتها تعتمد في مصادر معلوماتها على طرف واحد من طرفي الأزمنة، اي مصادر المعارضة فقط. كما أن تلك السياسة ولدت ضغوطاً سياسية مباشرة على البحرين وعلى الدول الغربية الصديقة لها، والتي لا تستطيع أن تتجاهل حقيقة قوة تلك المنظمات وتأثيرها السياسي والإعلامي الدولي.

ومن هنا، فإن استمرار التوتر بين الحكومة والمنظمات الحقوقية الدولية، وعدم اطلاعها على المعلومات والتطورات في مجال حقوق الإنسان، لا يخدم وجهة النظر الرسمية، ولا يعطي صورة متوازنة بالضرورة عن الأوضاع. ولذا تبدو مراجعة هذه السياسة أمراً ضرورياً.

هناك مساران في العلاقة بين المنظمات الحقوقية الدولية، والحكومة البحرينية:

المسار الأول: السلوك

ويتعلّق بطبيعة مفردات العلاقة

الشعور السائد لدى منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول الغربية، هو أن الحكومة البحرينية تتجاهل تلك المنظمات، ولا تعيرها اهتماماً، وأن سوء العلاقة بين الطرفين له آثاره السلبية على الحكومة البحرينية سياسياً وإعلامياً؛ وقد يتصاعد الضغط السياسي على الدول الحليفة للبحرين بسبب نشاط تلك المنظمات وتنديدها المستمر بالإنتهاكات.

على صعيد الحكومة، فإنها طالما صرّحت، بأنّ تحسين العلاقة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، مسألة مهمة، وتقول أنها انخرطت في هذا الإتجاه لسنين عديدة، دون أن ترى فائدة تذكر. وتضيف بأنّها أفسحت المجال لكل الحقوقيين في العالم بالمجيء الى البحرين، وسهلت دخولهم، كما دأبت على إطلاعهم بما لديها من معلومات وحقائق عن مجريات أحداث محددة. وبالرغم من ذلك - وحسب الحكومة - فإنها لم تجد أي صدى إيجابي يعكس الخطوات الإيجابية التي تقوم بها لمعالجة تبعات الأحداث الماضية، كما لا تعكس حسن نيتها وتعاونها مع تلك المنظمات، الى الحدّ أن هذه الأخيرة لا تشير الى أي عمل إيجابي قامت به الأجهزة الرسمية، ولا أظهرت أنها اكتشفت شيئاً في قضية ما خلافاً للواقع، ولا هي بيّنت في تقاريرها وبياناتها وجهة النظر الرسمية والمعلومات المقدّمة لها، بل لم تخفّف تلك المنظمات من حدّة انتقاداتها، وبالتالي فتلك المنظمات الدولية - بنظر الحكومة - تتركز أخطاءها، وغير ذلك.

بمعنى آخر، فإن الحكومة البحرينية، تعتقد بأن ما تقوم به من جهود لتحسين علاقاتها مع المنظمات الحقوقية الدولية يعتبر جهداً مهدوراً لا فائدة منه، ولا يجب المضي فيه.

وبناء على المنهج الجديد في التعاطي

وكما ذكرنا، فإن الحكومة تقول بأن المنظمات الحقوقية الدولية لا تنظر إلا للجزء الفارغ من الكأس؛ في حين ترد المنظمات بأنها إذ تقدّر ما يُنجز حقوقياً، فإنها مهتمة في الأساس بتقليص حجم التجاوزات عبر الضغط من أجل تحقيق المزيد من التحسّن في أوضاع حقوق الإنسان.

في هذا المجال تشكو المنظمات الحقوقية الدولية من:

١/ أن الحكومة البحرينية ليس فقط لم تشرك الرأي العام المحلي فيما تتخذه من خطوات، بل وأيضاً لم تشرك الرأي العام الخارجي الممثل بالمنظمات الحقوقية الدولية. فالحكومة - من وجهة نظر المنظمات - لا تطلب رأيها في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا في تطوير التشريعات، ولا تستمع إلى توصياتها، ولا تشركها في ورش العمل الرسمية، ولا تسمح لها بتطوير المجتمع المدني البحريني.

٢/ أن مسار التطور الحقوقي بطيء، خصوصاً ذلك المتعلق بتنفيذ توصيات تقرير بيسيوني، وهو بطء تعترف به الحكومة كما لاحظته وفود غربية رسمية زارت البحرين مؤخراً.

٣/ ترى المنظمات الحقوقية الدولية أن الحكومة في البحرين لديها فهم وتفسير خاص بها لبعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان يتعارض مع المعايير الدولية المعتمدة والتي يفترض أنها ملزمة للبحرين.

مثل هذه الشكاوى والإشكالات تتطلب من البحرين الدخول في حوار حقيقي وجدي وشفاف مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان لمناقشة القضايا المختلف بشأنها تفسيراً أو فهماً، وكذلك مناقشة القضايا المحورية التي تعيد الثقة في العلاقة بين الطرفين، بشكل يخدم الوضع الحقوقي في البحرين، ويعزز من مصداقية وسمعة البحرين الخارجية.

رسائلها التي تحوي استفسارات أو طلبات زيارة يُتعمد إهمالها، وعدم الرد عليها، أو يأتي الرد متأخراً جداً بحيث تنتفي الفائدة منه. يضاف إلى ذلك اعتماد أساليب التسويف وعدم الجدية في التعاطي مع الملف الحقوقي. وتعتبر المنظمات ما تسميه

بأنها وبعد تجارب عديدة، لا تستطيع أن تثق بالوعود الرسمية وجدية تنفيذها. ولذا بات من الضروري، أن يتم التركيز على ما يُنجز أو أنجز بالفعل، لا على أمر قد ينجز في المستقبل بدون تقييد زمني، وبدون معرفة موقع الفعل ضمن خارطة التحول الإيجابي



بسياسة التجاهل الرسمية لها، أنها تحوي سوء تقدير لعملها ولأشخاصها ولإطار المؤسسة الحقوقية نفسها.

٤/ يضاف إلى ذلك، تشكو المنظمات الدولية من أن الحكومة تتهمها بالمبالغة وكذلك تتهم مصادر معلومات المعارضة بالمبالغة، ولكن الخطاب الرسمي الحقوقي، من وجهة نظر المنظمات الحقوقية، يعتمد في أحيان غير قليلة المبالغة في تقدير الإنجازات، وفي رسم صورة وردية لواقع حقوق الإنسان في البحرين.

الهمسار الآخر: التجاوزات

ويتعلّق بأصل التجاوزات والإنتهاكات، وبديهي أن استمرارها يسبّب قدراً من التوتر في العلاقات أيضاً كانت الدولة المنتهكة، حتى وإن كانت دولاً غربية، ولا يتخفف الأمر إلا بعد أن تلاحظ المنظمات الحقوقية تحسناً في الأداء، وتوقفاً عن الوقوع في ذات التجاوزات.

في الميدان الحقوقي. أيضاً يمكن القول، بأن من الضروري أن لا تقدّم وعود لا توجد القدرة على تنفيذها.

٢/ تشكو المنظمات الحقوقية الدولية من أن بعض المسؤولين الرسميين اعتادوا استخدام سياسة (النفى) في قضايا عديدة؛ وفي كل الأسئلة التي تطرحها المنظمات مثل: هل هناك سوء معاملة للمحتجزين؟ هل هناك محتجزون، وعددهم، ومدى قانونية التهم الموجهة اليهم؟ هل هناك تضيق على الناشطين الحقوقيين؟ هل هناك استخدام مفرط للقوة؟ لماذا البطء في تطبيق توصيات بيسيوني؟ وغيرها، تكون الإجابة في الأغلب بالنفي. ما أعطى انطباعاً لدى الرأي العام الدولي بأن (النفى) أصبح سياسة رسمية؛ مع أن الحكومة اعترفت مؤخراً بحدوث تجاوزات لحقوق الإنسان في قضايا عديدة، واتخذت إجراءات لإصلاحها، ونشرت الكثير من البيانات في هذا الإتجاه.

٣/ تشكو المنظمات الحقوقية بأن

كيف نفهم بواعث قلق منظمات حقوق الإنسان؟

التأثير على توجهات الرأي العام، ومراكز صنع القرار في عواصم العالم، والبرلمانات، وأروقة المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

وتتمتع هذه المنظمات، خاصة الكبرى منها، كالعفو الدولية (أمнести) وهيومان رايتس واتش، بقدر كبير من المصداقية لدى مراكز النفوذ في الساحة الدولية، لما تتميز به من حرفية ومهنية عالية، إلى الحد الذي أصبحت فيه تقاريرها عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم مرجعاً هاماً تستنير به الحكومات والبرلمانات الغربية، وتقرر على ضوءها كيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم.

ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن التقارير السنوية والدورية لوزارة الخارجية البريطانية، ولمجلس العموم البريطاني، تحتشد عادة في الكثير من فقراتها بمقتطفات منتقاة من تقارير المنظمات الدولية. هذه المكانة حتمت على الدول جميعاً سلوك طريق التعاون مع تلك المنظمات، لا المجابهة، وتزويدها بالمعلومات وما تراه من حقائق تساعد على تشكيل رؤية أفضل، وتفهم أدق للظروف المحيطة بأوضاع حقوق الإنسان موضع النقضي.

إن انتقادات المنظمات الحقوقية لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين إنما تعبر عن قلق تجاه جوانب أو مسائل محددة بعينها، تتطلب تركيز

غير أن هذا التطور كان لا بد وأن تكون له تبعاته غير المحسوبة بما فيه الكفاية، ومن أهمها أنه جعل الأنظار تتركز مرة أخرى تجاه البحرين، وبعدها مكبرة، لتقييم مدى جدتها في الإلتزام بما قطعه على نفسها بتنفيذ كافة البنود الواردة في توصيات لجنة بسيوني.

التدفق الهائل للمنظمات الحقوقية الدولية على بحرين ما بعد بسيوني، وتكاثر بلاغاتها وتقاريرها بما تحويه من إنتقادات، أخذ السلطات البحرينية على حين غرة، وجعلها تلجأ لتلك الإجراءات للحد مما تراه تجاوزاً من قبل تلك المنظمات.. التي تفاجأت هي الأخرى وتوقعت أن تشرع البحرين أبوابها لممثليها إيداناً بعهد جديد من الإنفتاح والشفافية بعد تبني نتائج وتوصيات تقرير بسيوني. والذي حدث من وجهة نظرها أنها أصبحت أكثر توجساً من الزائرين والمتابعين. والحال أن هذه المنظمات تجد نفسها مجبرة على إستقاء المعلومة من مصادر أخرى قد لا تخلو من التسييس، وذلك أمام عجزها عن الحصول على الخبر من مظانه.

الأمر الذي لا يمكن تجاهله في عالم اليوم هو أن قضية حقوق الإنسان أصبحت تشغل مساحة كبيرة من إهتمامات السياسة الدولية، ولذلك تضاعف الحيز الذي تحتله المنظمات العاملة في مجاله من حيث

إتسمت علاقات البحرين بالمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بالكثير من التوتر في الأشهر القليلة الماضية، وذلك يعود بصورة رئيسية إلى القيود والإجراءات التي عمدت السلطات الرسمية إلى فرضها فيما يتصل بزيارات مندوبي تلك المنظمات إلى البحرين وممارستهم لمهامهم الحقوقية فيها، وذلك من منطلق مفهوم يتغذى من قناعة بأن هذه المنظمات لا تضمّر للبحرين غير الشر، وأن بياناتها وبلاغاتها الصحفية وتقاريرها تنضح بالكثير من التحامل غير المبرر بشأن أوضاع حقوق الإنسان فيها.

صحيح ان ملف حقوق الإنسان في البحرين كان من أكثر الملفات التي تسلط عليها الأضواء منذ إندلاع الأزمة في العام الماضي ٢٠١١، ونالته سهام الإنتقادات الحادة من كل حذب وصوب، سواء كان ذلك من قبل حكومات ومؤسسات رسمية، أو من قبل منظمات دولية، وأخرى غير حكومية. ثم جاء قرار ملك البحرين الشجاع بتشكيل لجنة بسيوني الدولية لتقصي الحقائق، وتبعه إعلان الشجاع أيضاً بقبول نتائجها والإلتزام بتنفيذ توصياتها ليحظى بقدر كبير من الإهتمام وبإشادة كبرى من كافة الأطراف الدولية، بشكل أسهم في نقل البحرين من خانة السلبية إلى رحاب الإيجابية.

الجهود من أجل حلّها، وإعطاءها الأولوية في سياسة الحكومة، ويكون ذلك بالتعاون - لا المواجهة والإهمال - مع المنظمات الحقوقية الدولية بما فيها مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

من واقع المتابعة للصيقة للشأن البحريني، يمكن القول بأن مبعث القلق لدى الجهات الدولية يعود إلى عدم تلمسها أو إطلاعها على وجود جهد بحريني جاد تجاه معالجة القضايا المثارة. وفي الطرف الآخر هناك قلة أكتراث، وعدم متابعة ما يصدر من تقارير حقوقية دولية، أو هناك سوء تقدير لقيمة ما يصدر، وقد يعود السبب في كل هذا إلى سيادة توجه عام لا يرى فيما يصدر عن تلك الجهات المنتقدة غير تحامل غير مبرر على البحرين، فكانت النتيجة أن فرضت السلطات المعنية قيوداً على التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية وعلى دخول وفودها البحرين لممارسة نشاطها في مجال تخصصها.

فيما يلي القضايا المثيرة في ملف البحرين لحقوق الإنسان، والتي تشكل بواعث قلق الجهات الدولية المذكورة، وهي بواعث تستدعي من الجهات الرسمية البحرينية سعياً لتوضيح رؤيتها وحلولها وما تم إنجازه بشأنها ببيانات محدّدة ومفصّلة، مسنودة بالأدلة القانونية القاطعة المتسقة مع المعايير

الدولية؛ إضافة إلى الوثائق المتعلقة بالقضايا:

× المحاكمات المتعلقة بـ ٢١ شخصاً من المحتجزين بتهمة تدبير انقلاب؛ والذين تعتبرهم المنظمات الدولية سجناء رأي، نظراً لقلّة الأدلة التي كشف عنها بما يثبت قيامهم بأفعال جنائية.

× ملف الأطباء الذي لم ينته بعد، رغم تبرئة نصفهم مؤخراً.

× موضوع مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن ممارسة التعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين، وطبيعة الإجراءات القانونية والإدارية والمؤسسية المتبعة فيما يتصل بمسألة (عدم الإفلات من العقاب). وفي هذا الصدد من المهم أن نشير إلى وجود إنطباع عام لدى الأوساط الخارجية بأن الانتهاكات لا زالت مستمرة خاصة أثناء المواجهات مع المتظاهرين. تجدر الإشارة هنا، إلى أن النيابة العامة وجهت تهماً لـ ١٥ من رجال الأمن على خلفية ممارستهم للتعذيب، وهناك تحقيقات جارية في قضايا أخرى متصلة بذات الموضوع.

× القيود التي يتعرض لها بعض نشطاء حقوق الإنسان، حيث تعتقد المنظمات الحقوقية الدولية بأن هناك استهدافاً لهم، وأن الحكومة لم تقدّم - حتى الآن - أدلة جنائية تجرّمهم.

× مسألة تعويض ضحايا الأحداث.

وقد تقدمت حكومة البحرين بخطوة ملموسة وواضحة حين أعلنت في ٢٦/٦/٢٠١٢ أنها ستدفع تعويضات بقيمة ٢,٦ مليون دولار لأسر ١٧ قتيلاً سقطوا في اضطرابات العام الماضي.

× عدم وجود سياسات تستوعب بصورة أوسع جميع مكونات المجتمع البحريني المتعدد والمتنوع في المؤسسات الرسمية.

× البطء في تشييد المؤسسات الدينية التي هدّمت العام الماضي.

× عدم التقدّم بصورة ملموسة في مجال (المصالحة الوطنية).

× مسألة تأمين استقلالية وحيادية وتوازن الأجهزة الإعلامية الرسمية وضمن إستيعابها للجميع دون إقصاء أو استثناء.

هذه هي القضايا مثار الجدل والقلق، والتي يدور حولها معظم النقاش الحقوقي بين الجهات الرسمية البحرينية والمنظمات الحقوقية الدولية. وإذا كان لا بدّ من التعاطي مع تلك المنظمات، فإن بواعث القلق هذه ستبقى تكدّر العلاقة بين الطرفين، إلى حين التوصل إلى حلول بشأنها، ومعالجتها بشكل صحيح ومقنع.

لا يجب صرف الكثير من الجهود على قضايا هامشية، فهذه القضايا هي الجوهرية، وبالتالي يجب أن تتوجه الجهود نحو حلّها محلياً وفي الإطار الحقوقي الدولي.

البحرين: خطوات باتجاه تعزيز العدالة الانتقالية

الوهابي سامر موسى

منسق برنامج المساعدة القانونية لدى مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان - قطاع غزة

اللجوء إلى تفعيل مفهوم العدالة الانتقالية يضمن إلى حد بعيد تحقيق العدالة وتضميد الجراح خلال فترة الانتقال الديمقراطي على مستوى التطبيق الفعلي؛ وقد يكون اللجوء إلى هذا الطريق التصالحي أجدي من اللجوء إلى طريقة رفع الدعاوى القضائية، لأنه يضمن إرساء ثقافة المساءلة الاجتماعية، ويمهد السبيل إلى مصالحة وطنية تقوم على معادلات متساوية، تنبذ العنف، وتقبل بالصلح الذي لا يضيع حقوق الضحايا، أو يجعلهم في مكانة أدنى يمكن استغلالها لتمير شروط محففة بحقهم، أو يدفعهم إلى اعتماد مبدأ الثأر أو الانتقام، أو اللجوء إلى القضاء الدولي، أو الاصطفاف الإقليمي، الذي يزحف حثيثاً للنيل من السيادة الوطنية للدول.



سامر موسى

الماضي، وما تركته من انتهاكات وتداعيات سلبية، لأن معظم المواطنين يؤمنون بأن ما يجمعهم بكافة أطرافهم هو أقوى بكثير مما يفرقهم؛ ولعل معظم البحرينيين يدركون اليوم، بأكثر من أي وقت مضى، حاجتهم للعيش المشترك وفق عقد سياسي واجتماعي جديد، يحتكم إلى العقل والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويؤكد الأستاذ حسن موسى الشفيعي على أن مفهوم العدالة الانتقالية له معانٍ مختلفة بحسب الأطراف المعنية به، وفلسفته قائمة على أن الدولة التي تريد أن تسير في منحى ديمقراطي بحاجة إلى (قطيعة) مع الماضي بكل مآسيه وأخطائه، والقطيعة مع الماضي تعني إرساء قواعد (عدم تكرار تلك الأخطاء)، وبحسب البعض، فإن عدم تكرار الأخطاء يفترض مراجعة الأخطاء الماضية ومحاسبة من قام بها. ومن وجهة نظرة السيد الشفيعي، فإن بعض آثار الماضي لا تزال باقية، ولم تجد لها حلاً توافقياً، رغم أن الحكومة حاولت تقديم بعض الحلول، على الأقل لأولئك الذين عانوا في المرحلة الماضية، ولكن البعض ربما أراد استثمار الموضوع سياسياً، والبحث عن (إدانة سياسية) أكثر من بحثه عن حل لطي صفحة الماضي، الأمر الذي يجعل الموضوع مجرد ورقة للاستخدام السياسي.

لكن ما يهم في كل هذا، أن الحكومة يفترض أن تكون خلّاقة وصاحبة مبادرات على الدوام، كما يفترض بدعاة تطبيق العدالة الانتقالية أن يستوعبوا الظرف السياسي القائم من جهة، وأن يدركوا بأن العدالة لها وجهان،

ان مفهوم (المصالحة الوطنية) في المناقشات المتعلقة بتطبيق وتنفيذ العدالة الانتقالية له عدة معانٍ مختلفة، فهو في نظر البعض مرتبط بالجهود المبذولة من جانب السياسيين (لطي صفحة الماضي أو للعفو والنسيان). ولكننا - كمدافعين عن حقوق الإنسان - نأدأ ما نقبل هذه الصيغة من المصالحة، محتجين بقوة بأن المصالحة الحقيقية يجب أن تكون مرتبطة بالمحاسبة والعدالة والتعويض والاعتراف بالأخطاء الماضية، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

وفي الغالب، فإن المصالحة تقدم كهدف نهائي وقابل للإنجاز، دونما إيلاء ما يكفي من الاهتمام للعملية التي يمكن أن تنجز من خلالها. وعليه، فإن الإفراط في التركيز على المصالحة قد يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل.

إن تنفيذ العدالة الانتقالية، يوفر جملة كبير من الميزات، أولها الشمولية في التعامل مع إرث الانتهاكات؛ وثانيها التوازن والإدماج. فالعدالة الانتقالية لا تركز على المحافظة على السلم الأهلي على حساب حق الضحايا في العدالة، لهذا يمكن - وإلى درجة كبيرة - قياس مشروعية آليات العدالة الانتقالية بمدى اعتراض الضحايا عليها أو دعمهم لها، وإلى أي درجة يمكنهم المشاركة فيها والاستفادة منها.

وعلى الرغم من رأي البعض بأن البحرين غير جاهزة - في الوقت الراهن - ولأسباب متعددة، لتطبيق العدالة الانتقالية، إلا أنني أعتقد أن غالبية الشعب البحريني قادرة على تطبيق العدالة الانتقالية، وتجاوز محنة

فليست الحكومة وحدها من أخطأ، بل حتى المعارضة، وفي هذا الإطار نحن بحاجة إلى تسالم وطني، وإلى تسام على الجراح، وإلى اعتراف بالحقائق ولو كانت في غير صالح هذه الجهة السياسية أو تلك.

مع حدوث تحول أو صراع سياسي في أي مجتمع من المجتمعات، يجد المجتمع نفسه أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان، ورغبة في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة. وقد لا يجد من حلول أمامه سوى العودة إلى مفهوم (العدالة الانتقالية) والذي يعني: السعي من أجل العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي. ومفهوم العدالة الانتقالية يتكون من عنصرين: تحقيق العدالة، ومن ثم الانتقال إلى المستقبل بروح جديدة وبمفاهيم راسخة

تحتزم حقوق الإنسان.

الشروع بتنفيذ العدالة الانتقالية في البحرين يتحقق من خلال:

سيادة القانون: ويشمل الإصلاح القضائي والدستوري وقوانين الانتخابات، إضافة إلى تعزيز مبدأ فصل السلطات؛ وتأكيد المشاركة الشعبية السياسية؛ واحترام حرية الإعلام؛ وتطبيق نظام المحكمة الدستورية.

تحقيق المصالحة الوطنية: إن فكرة (المصالحة الوطنية) تمثل جزءاً من برنامج (العدالة الانتقالية)، وجهداً أساسياً يرمي إلى إرساء السلم الأهلي، والثقة الوطنية بين الخصوم القدامى، في سياق من العدالة والمحاسبة والإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. لذا يجب وضع الأسس اللازمة التي تتم عبرها المصالحة الوطنية.

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: ويترتب عليه تدريب قوات الشرطة حسب استراتيجية الدولة الجديدة الحامية لحقوق الإنسان، ووضع معايير للمساءلة والمحاسبة الإدارية والقانونية التي ينبغي أن تخضع لها أجهزة الأمن المختلفة.

مواصلة التنمية السياسية والتوعية المدنية: وذلك عبر سياسات تستهدف بناء مجتمع مدني ديمقراطي نابض بالحياة. إصلاح الإعلام، والنظام التعليمي: من أجل بناء ثقافة وطنية تعزز اللحمة الداخلية، وتحاصر الإنشاقات المجتمعية.

من الصعب حصر الخطوات كافة التي لا بد على المجتمع البحريني تنفيذها لتطبيق العدالة الانتقالية، واعتقد ان أولى الخطوات وأهمها على الإطلاق: البدء الفعلي بتنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير السيد المستشار بسيوني، مع ضرورة إطلالة على تجارب الآخرين وخاصة العربية منها، واقتران التنفيذ بحسن النية للوصول إلى مجتمع بحريني تحتزم فيه حقوق الإنسان.

في ضوء التغيرات والتحديات الراهنة في البحرين، فإن الخطوات التي تشكل خارطة طريق للوصول للعدالة الانتقالية في البحرين، لا بد ان ترتكز على خمسة عناصر، تعمل وفق

رؤية متكاملة، وهي تتمثل في:

• الوصول إلى محاكمات عادلة، وتدلل على أهمية ذلك التوصية الواردة في تقرير بسيوني حيث أوجب ان تكون هذه التحقيقات قادرة على أن تؤدي إلى إحالة مرتكبي الإنتهاكات إلى المحاكمة، سواء كانوا مرتكبين مباشرين أو مسؤولين عنهم، إذا جاءت نتيجة تلك التحقيقات بأنه كان هناك خرق للقانون .

• البحث عن الحقيقة وتقصيها، وهذا ما فصله تقرير بسيوني في صفحات عديدة في يوميات الأحداث التي جرت في فبراير ومارس ٢٠١١.

• التعويض وجبر الضرر (سواء من خلال التعويض المعنوي أو العيني أو إعادة التأهيل)، واتضح ذلك من خلال الإعلان عن صندوق التعويضات للمتضررين من الأحداث الأخيرة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.

• الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وإزاحة مرتكبي التجاوزات عن المناصب العامة، وتدريب الموظفين العموميين على احترام وتنفيذ المبادئ والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

• إحياء (الذاكرة الجماعية) لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً، وتعزيز المبادرات المجتمعية.

يمكن اعتبار ما قامت به حكومة البحرين من إجراءات (محاكمات وتعويض وإصلاح) خطوة أولى باتجاه تحقيق العدالة الانتقالية التي يجب أن تبدأ بتنفيذ فعلي وحقيقي لما تبقى من توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق من غير ممانعة أو تسويق، في خطوات واضحة وضمن خطة زمنية معلنة.

إن تنفيذ الحكومة البحرينية ما جاء بتقرير السيد بسيوني ابتداءً من عودة المفصولين، ووصولاً إلى الإفراج عن عرّ عن رأيه في نطاق حدود حرية التعبير المكفولة دستورياً، وانتهاءً بمحاكمة من ثبت تورطه في تعذيب المعتقلين أو كان سبباً في إزهاق أرواح

مواطنين، سوف يشكل رافعة أساسية يمكن من خلالها الانتقال من المرحلة الانتقالية بسلامة بحيث تؤسس لمرحلة سياسية وقانونية وتشريعية جديدة.

بناءً على ما تقدم، هناك جملة من التوصيات الضرورية لتفعيل العدالة الانتقالية:

أولاً - ضرورة تعزيز فرص الوصول إلى العدالة الانتقالية كمدخل للوصول إلى دولة يحترم بها الإنسان وحقوقه وحياته، وعلى المعنيين من (قوى وأفراد) التحرك الفاعل في تعزيز استقلال النظام القضائي، وفصل السلطات، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية تكفل شراكة الجميع، وتضمن تفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة.

ثانياً - إن أحداث الماضي والحاضر في البحرين وما يحملانه من جراح وانتهاكات، تفرض البدء فوراً بالحل وعدم الممانعة، كما تحتاج إلى (صحوة ضمير)، وإلى قرار استراتيجي ينقل البلد إلى مرحلة أخرى، ليس فقط لتضميد جراح الماضي، بل أيضاً للتأسيس لعهد جديد يكون من أكبر إنجازاته احترام حقوق الإنسان.

ثالثاً - ولكي نصل لبدء تطبيق العدالة الانتقالية، وبما يضمن تطبيق توصيات تقرير بسيوني، فإنه لا بد أن تطوّر وتفعيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بحيث تعمل من خلال برامج علمية وخطط عمل واقعية ومدروسة على مناهضة أشكال التمييز والتهميش مهما كان صغيراً، وتعزيز قيم المواطنة كإطار للحقوق والواجبات، وتقديم مقترحات حول الإدماج السياسي من خلال المشاركة في صناعة القرار عبر المؤسسات الوطنية والدستورية. وكذلك كيفية تحويل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية إلى واقع معاش.

رابعاً - ضرورة تفعيل دور المنظمات الأهلية البحرينية في مجال العمل الحقوقي ونشر أسس تطبيق نظام العدالة الانتقالية بشكل يراعي السياق الإجتماعي البحريني، وبحيث يشكل إرادة مجتمعية وسياسية تفتح البحرين على عالم جديد.

التعويضات بعد الأزمات

أهميتها في خلق الاستقرار ودعم المصالحة الوطنية

البروفيسور عز الدين الطيب آدم

عميد كلية القانون بجامعة النيلين - السودان



البروفيسور عز الدين الطيب آدم

وتؤكد امنستي على مدى أهمية التعويضات بوصفها وسيلة هامة وضرورية لمعالجة وإزالة آثار معاناة الضحايا الناجمة عن تلك الجرائم الفظيعة، وذلك لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم ونسيان أثارها النفسية، من أجل اندماجهم مرة أخرى في المجتمع.

تصنيف العفو الدولية

للتعويضات:

١/ حالة رد الوضع إلى نصابه: يقصد بها مجموعة الإجراءات الرامية الي استعادة الضحية إلى الوضع الطبيعي الأصلي الذي كان عليه قبل وقوع الجريمة، بما في ذلك استعادة حريته أولاً، ومن ثم عودته إلى مكان إقامته الأصلي أو إلى الوظيفة التي كان يشغلها، بجانب استعادة الممتلكات التي انتزعت منه أو تم اتلافها.

٢/ التعويض المادي: وهو عبارة عن منحة مالية تقدم كتعويض عن الأضرار التي يمكن تقديرها اقتصادياً مثل الضرر البدني أو العقلي، بجانب فقدان الفرص في التعليم، والتوظيف،

طرح في البحرين فكرة تعويض ضحايا الأحداث منذ أعلن الملك تأسيس صندوق تعويض المتضررين وفق مرسوم ملكي رقم ٣٠ صادر في ٢٢/٩/٢٠١١؛ تلاه إصدار مرسوم ملكي آخر رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام عمل الصندوق. وقد تمّ تفعيل عمل الصندوق الشهر الماضي، وبديء بصرف مبالغ نقدية كتعويضات للمتضررين. المقالة التالية، تسلط الضوء على مفهوم التعويضات في القانون الدولي، ومن وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان، وتوضح أهمية التعويضات في معالجة المشاكل التي تخلفها الأزمات.

شكل الإعادة العينية، وذلك عن طريق إعادة الحال إلى مما كان عليه قبل حدوث العمل غير المشروع، ويطلق عليه (التعويض العيني)؛ وقد يكون التعويض على شكل مبلغ نقدي عندما تكون الإعادة العينية غير ممكنة أو مستحيلة، أو أنها لا تغطي كامل الضرر، ويسمى ذلك بـ (التعويض المالي)؛ وقد يتخذ التعويض أحيانا شكل الترضية أو الاعتذار الذي يقدمه الشخص المسؤول عن العمل غير المشروع للمتضرر. وأخيراً قد يقدم التعويض في شكل ضمانات بعدم تكرار هذا العمل مستقبلاً.

يجسد مفهوم التعويضات بعد الأزمات فكرة الترابط القائم بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، من خلال إزالة آثار الدمار والخراب التي خلفتها الحروب بين الدول، والنزاعات الأهلية التي اتسعت أنواعها وسميت بأسماء متعددة (حروب الموارد - الهوية - التحرير - تقرير المصير)، وقد اتسمت جميعها بالعنف والوحشية وإلحاق الدمار بمؤسسات الدولة والمجتمع معاً، الى حد القضاء أحياناً على مقومات الدولة وبنياتها التحتية.

مفهوم التعويضات في

القانون:

هو التزام يفرضه القانون الدولي أو الوطني بوصفه أثر لتحقيق المسؤولية الدولية أو المسؤولية المدنية أو الجنائية في إطار القوانين الوطنية. ونتيجة لانتهاك الشخص القانوني للالتزام الذي يفرضه عليه القانون، فهو بهذا الوصف التزام تبعي، ونتيجة لارتكاب العمل غير المشروع. وعليه إذا ما ثبت ذلك، فإن الطرف المتضرر يكون مخولاً في مواجهة مرتكب العمل غير المشروع بالحصول على التعويضات بما يؤدي إلى إصلاح ما لحقه من أضرار بطريقة كافية.

وقد يتخذ جبر الضرر في التعويضات

مفهوم التعويضات في

المنظمات الدولية:

تناولت المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، تعريفاً خاصاً للتعويضات التي تهتم بحقوق الإنسان وقضايا التعويضات الكاملة، وفي هذا الشأن فقد أوضحت منظمة العفو الدولية مدلول التعويضات الكاملة بقولها: (أن حق الحصول على تعويضات كاملة وفعالة هو حق أصيل لجميع ضحايا جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، وجرائم التعذيب، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الإخفاء القسري).

والمزايا الاجتماعية الأخرى، وفقدان الدخل. أما الأضرار المعنوية فتشمل المساس بكرامة الإنسان وسمعته وعرضه.

٣/ إعادة التأهيل: يقصد به تقديم الرعاية الطبية والنفسية بجانب الخدمات القانونية والاجتماعية الأخرى.

٤/ الترضية: ويقصد بها تقديم الاعتذار العلني لضحايا النزاعات وإحياء ذكراهم، والبحث عن أماكن الأشخاص المختطفين، وتحديد أماكن جثث الضحايا الذين قتلوا.

٥/ ضمانات بعدم تكرار الجرائم: وهي مجموعة من الإجراءات القانونية الرامية إلى تقديم الضمانات بعدم تكرار الجرائم أو بعدم تعرض الضحايا لجرائم أخرى. ومن بين هذه الإجراءات:

- تعزيز استقلال السلطات القضائية.
- تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون من أفراد الشرطة والجيش أو قوات الأمن على قضايا حقوق الإنسان.
- إصلاح القوانين التي ساهمت في وقوع الجرائم أو سمحت بوقوعها لتكون متوافقة مع المعايير الدولية في استقلال السلطة القضائية واحترام الموائيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

الطبيعة القانونية

للتعويضات:

أكد الفقه والقضاء الدوليان على الطبيعة القانونية للتعويضات من خلال قرارات التحكيم وأحكام المحاكم الدولية؛ حيث أكد الفقيه الانجليزي Oppenheim على أن: (الأثار القانونية الأساسية لانتهاك القانون الدولي هي التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي حدث). بمعنى آخر، هو التزام قانوني يقع على عاتق الدولة التي تتحمل المسؤولية الدولية بسبب انتهاكها للالتزام دولي بالتعويض عن الضرر الذي تسببت في وقوعه. وفي هذا الاتجاه ذهب المحكمة الدائمة

للعدل الدولي في أحد أحكامها الشهيرة عام ١٩٢٧، الى (أن انتهاك الدولة لالتزاماتها يترتب عليها التزاماً بإصلاح الضرر بصورة كافية).

الوهادى العاوة في تحديد

وتقدير التعويضات:

أرست المحكمة الدائمة للعدل الدولي أنفة الذكر المبادئ العامة التي يمكن الاستشهاد بها في تقدير وتحديد التعويض الواجب أدائه بسبب الإخلال بالقانون الدولي، وذلك عندما ذكرت: (أن المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية العمل غير المشروع هو ذلك المبدأ الذي استقر وسار عليه العمل الدولي في قرارات التحكيم الدولية بأن التعويض يلزم متى ما كان ذلك ممكناً بإعادة الحال الى ما كان عليه قبل ارتكاب العمل غير المشروع ويسمى بالتعويض العيني، خاصة في الممتلكات والخسائر الاقتصادية. وعندما تكون الإعادة غير ممكنة أو انها لا تغطى كامل الضرر يكون التعويض نقدياً، وهو ما يطلق عليه: بالتعويض المادي. وقد يكون التعويض معنوياً في شكل ترضية أو اعتذار يقدمه الشخص المسئول عن العمل غير المشروع إلى الشخص المتضرر).

ويلاحظ دائماً أن الضرر سواء كان مادياً أو معنوياً في الخسائر البشرية يمكن تعويضه مالياً.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بمشروع قانون المسؤولية الدولية، أوضح Arangio Ruiiz، المقرر الخاص للجنة القانون الدولي بأن التعويضات والترضيات: (لا يضيفي عليها وصف العقوبة، لان الغرض منها هو جبر الضرر وعودة الود بين الدول لا للعقوبة والانتقام. وذلك عندما أكد بأنه قد تم التمييز على نحو قاطع بين دفع الأموال على سبيل التعويض، أو دفعها لأغراض العقوبة، مع الاستبعاد الكامل لهذه الأخيرة من مفهوم التعويضات).

نطاق التعويضات:

ان تحديد نطاق التعويضات يرتبط أساساً بتحقيق الضرر الناتج عن العمل غير المشروع؛ وتشكل قواعد المسؤولية القانونية بأنواعها (الدولية - المدنية - الجنائية) نطاقاً قانونياً للتعويضات يترتب عليه تحمل الأشخاص الذين يرتكبون أفعال مخالفة للقانون الالتزام بالتعويض عن الأضرار التي نتجت عن هذا الفعل غير المشروع.

إزاء هذا المفهوم اتفق الفقهاء علي أهمية وقوع الضرر حتى تقام دعوى المسؤولية. إلا إن هذا الاتفاق في حقيقة الأمر يبدو متفاوفاً بشأن ضرورة وجود الضرر في نطاق المسؤولية، وعليه برزت ثلاثة اتجاهات فقهية في هذا الشأن:

الاتجاه الأول: يرى إن وجود الضرر يعد شرطاً ضرورياً لقيام المسؤولية. بمعنى آخر لا يكفي لقيام المسؤولية مجرد إخلال الشخص بالتزامه القانوني، وفقاً لهذا الاتجاه يشكل وقوع الضرر عنصراً أساسياً وبالتالي فلا تتحقق المسؤولية بدونه (لا مسؤولية بدون ضرر).

الاتجاه الثاني: يرى أن الضرر يعد عنصراً أساسياً في وجود العمل غير المشروع ذاته، بجانب عنصرين آخرين هما: الموضوعي: وهو أن يكون مضمون العمل غير المشروع تصرفاً يمثل مخالفة للالتزامات الدولية. أما العنصر الشخصي: فهو إسناد ذلك التصرف لشخص قانوني دولي، ومقتضى هذا الرأي (ان العمل غير المشروع لا يوجد إلا في حال كونه تصرفاً مخالفاً للالتزامات الملقاة على عاتق شخص دولي اتجاه شخص دولي آخر، وبسبب له ضرراً).

الاتجاه الثالث: يرى أن الضرر يعد أمراً ملازماً للعمل غير المشروع دولياً، فأنى وجد هذا الأخير، وجد الضرر. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه بقولهم: (إن الحق في التعويض ينشأ منذ اللحظة التي يرتكب فيها العمل غير المشروع).

خبراء عرب:

المصالحة والعدالة الإنتقالية ضرورة بحرينية

التقت نشرة (المرصد البحرينى) بعدد من الخبراء والمهتمين بشؤون حقوق الإنسان، وذلك على هامش مؤتمر (البحرين: من الأزمة الى الإستقرار) والذي انعقد في القاهرة في أبريل الماضي.. وناقشت معهم أبعاد الأحداث في البحرين، من زوايا مختلفة: سياسية واجتماعية وحقوقية وقانونية وغيرها. وقد عبّرت لقاءات الحوار عن أفكار واستنتاجات متقاربة، كما وتعرّضت للتحديات والمخاطر وبعض أسباب المشاكل، والحلول، والدور الذي يقع على المنظمات الحقوقية والحكومة في كيفية التوصل إليها.

تقرير بسيوني: هدخل لحلّ الأزمة

الى أي حد يمكن لتقرير السيد بسيوني أن يتحول الى مرجعية لحل المشكلات السياسية والحقوقية القائمة في البحرين؟

طلال عوكل (محلل سياسي، وخبير إعلامي): هذا التقرير



طلال عوكل

جاء بمبادرة من ملك البحرين ولم يفرض على البحرينيين من الخارج، وهو يشير الى ان الملك لديه الاستعداد للوقوف على الأزمة التي تعاني منها بلاده منذ بعض الوقت، وتلبية مطالب شعبة على أساس حقوقي. نتائج التقرير مهمة جداً، لكن ما بعد التقرير كان هو الأهم، بمعنى ان تدخل توصياته حيّز التنفيذ. لقد استحدثت آليات لتطبيقه وتعهد الملك بتنفيذ التوصيات، وينبغي على المعارضة أن تدرك أهمية وقيمة هذا التقرير والايجابيات التي تقف وراءه والدوافع والاهداف، وان تتعاطى بشكل ايجابي معه، وتعتبره مرجعية لحل المسائل العالقة على الأقل في المجال الحقوقي.

التحقيقات التي جرت في البحرين عبر لجنة بسيوني أخذت طابعاً دولياً بدا وكأنه تدخل في شأن محلي. ما هو تقييمك لذلك، وهل لتلك التحقيقات صلة بالقانون الدولي؟



د. مساعد عبدالعاطي

د. مساعد عبدالعاطي (خبير في القانون الدولي): تشكيل لجنة بسيوني وتحقيقاتها يتفق وأحكام القانون الدولي الذي تمثل شرعة حقوق الإنسان جزءاً منه. نحن نشتم ونقدر الخطوة

الجريئة لملك البحرين بإنشائه اللجنة، وإسنادها الى خبير دولي معروف في القانون الجنائي الدولي، وكذلك منحه اللجنة صلاحيات واسعة في خطوة غير مسبوقة في العالم العربي. وأعتقد أن كل الاطراف المعنية في البحرين مدعوة لاستغلال هذه الفرصة للوصول الى المصالحة والمكاشفة وتحقيق الصالح العام.

الى أين يأخذنا تقرير بسيوني في حال استكمال تطبيق توصياته؟

د. بسيوني حمادة (أستاذ بكلية الإعلام بجامعة القاهرة): تقرير البروفيسور شريف بسيوني يمهد لمرحلة العدالة الإنتقالية، وهو يؤكّد على مفاهيم المساواة في المواطنة، وسيادة القانون، واحترام ثقافة التنوع في مجتمع متعدد ثقافياً، وضرورة بناء دولة عصرية عبر المزيد من الحريات، وإشراك المواطنين بشكل أكبر في عملية تحمّل المسؤولية وصناعة القرار. ويقدر ما أكد التقرير على معالجة الإنتهاكات، فإنّه أعطى بالضرورة تصوراً لشكل البحرين المراد رؤيتها في المستقبل.



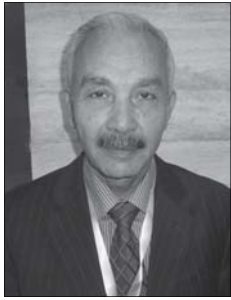
د. بسيوني حمادة

كم ساهمت الخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية حتى الان في مجال تنفيذ توصيات تقرير بسيوني في مصلحة مفهوم (العدالة الانتقالية)؟

سامر موسى (الباحث والمحامي بمؤسسة الضمير الفلسطينية): تقرير المستشار بسيوني كان يفترض ان يكون محطة تنطلق منها عملية العدالة الانتقالية التي لا يمكن أن تتم إلا برغبة وتوافق كل القوى الوطنية البحرينية عليها واعتمادها كمنهج يوصل الشعب البحريني الى بر الأمان. الخطوات الإيجابية التي اتخذتها

هناك شكوى من عدم فاعلية منظمات المجتمع المدني البحريني أثناء الأحداث التي عصفت بالبحرين؛ ما هو الدور الذي يمكنها أن تفعله في التخفيف من وتيرة العنف والتطرف والطائفية؟

نعيم العنيزات (خبير أمن مجتمعات): بداية فإن الحكومة مطالبة بمساعدة الجمعيات الأهلية على النمو، من خلال إفساح



نعيم العنيزات

الحرية لها، ودعمها مالياً ومعنوياً ضمن قانون واضح، حتى تتمكن من القيام بدورها الإيجابي والمطلوب. لا يستطيع المجتمع المدني أن يقوم بدوره أثناء الأزمات إن كان ضعيفاً في التأهيل أو الخبرة أو الإمكانيات، وبالتالي لا يمكن تحميله مسؤولية إجتماعية أو حقوقية من الناحية الفعلية.

تستطيع جمعيات المجتمع المدني

البحريني أن تقوم بفعاليات حوارية تقرب بين مكونات المجتمع، وتدرس حالة التشدد وأسبابها وكيفية القضاء عليها. وسيكون مفيداً لو أتيح لتلك الجمعيات الفرصة لتقديم برامج تلفزيونية حوارية وغيرها لتحقيق هذا الغرض التوعوي. وسيكون أمراً رائعاً لو استطاع المجتمع المدني أن يدخل على خط الخلاف السياسي ويساعد - كوسيط - بين الفئات السياسية المختلفة، كما بين الحكومة والمعارضة.

في ظروف الأزمة، كيف تستطيع المنظمات الحقوقية المساعدة في حلها؟

عصام يونس (مدير عام مركز الميزان لحقوق الإنسان): المطلوب من مؤسسات حقوق الإنسان ابتداءً أن تغلب المهنية في تناولها لقضايا الشأن العام. إن مرجعية القضايا الحقوقية واضحة، والامتحان الحقيقي الذي يواجه أي منظمة حقوقية يظهر في الظرف الاستثنائي والصعب والمعقد. مطلوب من مؤسسات حقوق الإنسان أن تكون على مسافة من قضايا موضوع الأزمة، مع انحياسها دون شك للضحايا ولقيم العدالة، بحيث يمكن لها ان تساهم بشكل مهم جدا في حلها.

بعض الجهات الرسمية ترى ان التقارير التي تصدرها منظمات



سامر موسى

الحكومة البحرينية قد لا تتعلق بمنهج العدالة الانتقالية بقدر ما هي استجابة لتقرير بسيوني؛ والمثال الواضح هنا: فكرة صندوق التعويضات الذي تم إقراره، فهو حلقة غير موصولة بروية عامة وبإطار مفهوم العدالة الإنتقالية. هذا لا يقلل بالطبع من إيجابية المضي في صندوق التعويضات، ولكن المقاربة هنا مختلفة.

دور المنظمات الحقوقية

كيف تقيم تأثير المجتمع الدولي بمكوناته المختلفة من حكومات ومنظمات أهلية على مجريات الأحداث في البحرين؟

د. عماد عواد (استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة):

منذ اندلاع الأزمة الأخيرة في شهر فبراير من العام الماضي حصل نوع من التركيز على ما يجري في البحرين، باعتبارها



د. عماد عواد

تقع في منطقة حيوية للعالم. سياسات الولايات المتحدة تقوم - خاصة بعد الثورات العربية - على مساندة الأنظمة الصديقة القائمة في سبيل أحداث نوع من الإصلاح والتحول السياسي، ما نتج عنه مواقف متناقضة في الموقف الأميركي، حيث اعتبر البعض أنها تساند المعارضة، في حين قال مناصرو الأخيرة أنها تساند النظام. بيد أن القضية في النهاية هي أنها تريد بقاء الأنظمة مع وجود إصلاحات سياسية،

ومشكلتها - أي أمريكا - تكمن في كيفية إحداث الإصلاحات السياسية العميقة دون الإضرار بالمصالح الأمريكية نفسها، ودون أن يعطي ذلك فرصة لاستغلال أعدائها الإقليميين بما يؤثر على استقرار منطقة الخليج.

أما المنظمات الحقوقية الدولية، فأعتقد أنها اتجهت الى متابعة الإنتهاكات البحتة، دون الإهتمام بالأبعاد السياسية العميقة في البحرين، وبالخصوص موضوعات الصراع الطائفي، وأعتقد بأن تلك المنظمات يهتما تطوير الوضع السياسي البحريني من بوابة حقوق الإنسان، وكذلك إيقاف الإنتهاكات.

لحقوق الإنسان؛ والتي أعلن ملك البحرين قبوله بها. كما أن ميثاق العمل الوطني حوى الكثير من النصوص الحافظة لحقوق المواطنين اذا ما طبقت بحذافيرها. أيضاً المطلوب بذل جهد متسارع لتطبيق بقية توصيات بسيوني، والإفراج عن معتقلي الرأي بإرادة ملكية. ومن جهة أخرى، فإن عنف الشارع يجب أن يتوقف، لأنه يعرقل الحلول السياسية، ويؤثر على مسيرة حقوق الإنسان، ويزيد من الإحتقان الإجتماعي والسياسي.

العامل الخارجي في النزوة

هناك تصريحات رسمية ومعارضة تفيد بأنها ترفض التدخل الخارجي في الشأن البحريني، وأن حل مشاكل البحرين أمر يقوم به البحرينيون أنفسهم. هل العامل الخارجي فاعل بدرجة كبيرة في التأثير على الشأن المحلي، وكيف يمكن التحصن من مخاطره؟

نعيم العيزات: لا شك أن أحداث البحرين ذات جذور محلية، لكن لا شك أيضاً أن هناك أطماعاً أجنبية عديدة في الخليج، غربية وغيرها، ولا نستطيع ان نبرىء إيران من رغبتها في التدخل في الشأن البحريني.

القدرة على تحصين الداخل يحتاج الى تكثيف الحوارات مع المحتجين والقوى الإجتماعية والسياسية بشكل عام. وينبغي على الحكومة سد الثغرات وفي مقدمتها نبد الطائفية. وعلى صعيد آخر، فإن الجمعيات السياسية في البحرين مطالبة بأن تبتعد عن الطائفية في خطابها، وأن تعبر عن احتياجات شعب البحرين بشيئته وسنته بخطاب وطني رصين.

كيف يكون بمقدور البحرين الخروج من التأثيرات والتيارات الإقليمية التي ربما تساعد في تأجيج التوتر والصراع الداخلي؟

د. عماد عواد: سؤالك الذي تطرحه يثير جذور المشكلة. موقع البحرين في حد ذاته، والتركيبة الديمغرافية فرضت عليها نوعاً من الاستقطاب السياسي وغيره. فهناك دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، والطرف الإيراني من جانب آخر. أمام الشعب البحريني فرصة واحدة، وهي ان يلتحم داخلياً على مبادئ المواطنة والمصالح المشتركة، والإصلاح والديمقراطية، وتعزيز الجبهة الداخلية التي تؤدي الى اتساع مساحة الحرية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، والقدرة على مواجهة النفوذ الضار، الطائفي وغيره.

حقوقية دولية تحمل قدراً من التحامل، وأنها تتغافل عن الإيجابيات وتركز على السلبيات. الى أي حد تتمتع هذه المنظمات بالحيادية والاستقلال وعدم الخضوع للمؤثرات الخارجية؟

د. عماد عواد: من المفترض أن المنظمات الحقوقية الكبيرة المعروفة تتمتع بالحيادية وتقوم بأعمالها بمهنية، بغض النظر عن أي ارتباطات سياسية. ولكن من حيث الواقع هناك تقاطع بين الأهداف السياسية والأهداف الحقوقية، وعموماً فإن موضوع حقوق الإنسان صار شأناً سياسياً على مستوى العالم كله، وتترتب عليه قضايا خطيرة مثل المحاكمات الدولية، وتتوتر العلاقات بين الدول بشأنه. من جهة أخرى، فإن هدف المنظمات الحقوقية الرئيسي هو تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الدول كافة، وتسليط الضوء على أي انتهاك يقع. لكن ما هو وراء هذا الانتهاك، وما هو سببه، وهل هو فعل أم رد فعل؟ هذا الموضوع تؤجل المنظمات الإجابة عليه. لكن إذا وقع تجاوز لحقوق الإنسان في أي بقعة من بقاع العالم، فحينها يتم تركيز الضوء عليه، وتصدر التقارير والبيانات. رأينا مثلاً هيومان رايتس ووتش تنتقد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في لجنة تنفيذ توصيات تقرير البروفيسور بسيوني وتقول انها توصيات شكلية. الحقيقة أنه تم تنفيذ بعض التوصيات، وهناك تصريحات بأن توصيات أخرى ستنفذ، لكنها تستغرق بعض الوقت. هناك عجلة لدى بعض المنظمات، وهناك تركيز على الضحايا. يجب أن تكون التقارير متوازنة، وأن لا تكون أسيرة اللحظة، وأن تقدم تفسيرات ضمن السياق السياسي ولا تخرج عليه.

كيف ترى التجربة الحقوقية البحرينية، وما هي نواقصها؟

د. حسن موسى (رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في



د. حسن موسى

النمسا، وعضو لجنيتها التنفيذية في القاهرة): أرى أن هناك نقصاً لا بد من استكمالها، في سعينا لبحرين أفضل. توصيات بسيوني لم تطبق بكاملها حتى الآن. هناك رصد للانتهاكات وهناك رؤى للخروج من هذا المأزق. لا يمكن ان نبني وطننا على الانتهاكات، بل نبنيه على قاعدة الحريات. الانتهاكات ليست سبيلاً للحفاظ على الوطن.

المطلوب: العمل بالمنظومة الدولية

مخارج للمشكل السياسي والحقوقى

**بحكم متابعتك للشأن البحريني، حدثنا عن رؤيتك وتقديرك
لكيفية خروج البحرين من أزمتها الحالية؟**

د. حسن موسى: البحرين جزء من وطننا العربي الذي يتعرض حالياً الى محاولات تفتيت ومحو الهوية والإحتراب الداخلي. نحن مع رغبة شعب البحرين في مزيد من الحرية ومزيد من الديمقراطية، والمزيد من المأسسة والعمل المؤسسي، لكننا نرى ان ذلك يجب ان يتم ويكون في إطار وحدة البحرين والحفاظ على سلامة أراضيها. البحرين وطن لكل أبنائه، ولكن لا يجب ان تؤدي دعوات الحرية الى نزاعات طائفية تمزق المجتمع، بحيث تصبح الطائفة هي الوطن فيحتمي كل طرف بطائفته. لا أفهم أن تشكل جمعيات سياسية على اساس طائفي او على أساس ديني.

أرى أن الخروج من المأزق يتمثل في تحمل الحكومة لمسئوليتها بشكل أكبر، لأنها هي التي تدير البلاد. وتحملها المسؤولية يدفعها لإجراء المزيد من الحوارات الوطنية. القوى التي ترفض الحوار لا تستطيع أن تحل مشاكلنا فقط في الشارع. الشارع هو الوسيلة من أجل الحوار الذي يتسع لكل الأشخاص والقضايا. ليس هناك من قضايا لا تبحث على مائدة المواطنة، وعلى مائدة السلم الاهلي، وعلى قاعدة التوافق الوطني.

الحوار الوطني أمر أساسي، ولكن لا يمكن أن ندخل في حوار بدون ثوابت ومحددات، كهوية الوطن، وتساوي أبنائه في الحقوق والواجبات، ورفض التدخل الأجنبي. علينا ان نتعلم مما حدث في ليبيا من محاولات تقسيم واحتراب. نريد في البحرين وفي عالمنا العربي عامة أن نرى مجتمع العدالة والقانون والمواطنة. نحن ضد الدولة الدينية، وضد الدولة العسكرية، وضد الدولة الطائفية.

ما هي آليات تفكيك المشكل البحريني؟

عصام يونس: باختصار: عبر الحوار

الوطني الشامل. الحوار يعني أن المطلوب من الحكومة والمعارضة: الاقتراب الى منتصف الطريق، والإتفاق على مرجعيات محددة، وعلى أطر ناظمة لعملية الحوار قد يكون بعضها مستلهماً من معايير حقوق الإنسان بما يضمن وحدة البحرين واستقرارها وسلامة مواطنيها. يجب ان يؤدي الحوار الى المصالحة المجتمعية،



عصام يونس

وهذا بحاجة الى القفز فوق التفاصيل الصغيرة، وان يترك الشأن للبحرينيين أنفسهم. هناك تأثير اقليمي ودولي فيما يجري، ولكن القرار يجب أن يبقى بيد أبناء البحرين، وهذا يعتمد على قدرتهم في تنظيم اختلافاتهم، والاستفادة من تجاربهم السابقة ومن أخطائهم الماضية، على أن لا يبقوا أسرى للماضي، بل أن ينطلقوا الى المستقبل.

**عدم الثقة عامل محبط ومعوق للحوار بين الأطراف السياسية،
كيف يمكن معالجة ذلك؟**

بسيوني حمادة: الثقة أفعال! لا يمكن أن تعود الثقة بالكلمات أو الخطابة أو الإجتماعات المحضة. وحسب التعبير الانجليزي: Actions speak louder than words. الثقة ضرورية لحل المشاكل السياسية، وعلينا أن نبحث في أسباب تراجع عدم الثقة، وبنظري فإن أهم الأسباب يعود الى أن كل طرف سياسي كان يتوقع فعلاً أفضل من نظيره. ثم أن كثيراً من الأفعال والتجاوزات والعنف أضررت بجانب الثقة؛ وزاد على ذلك التشدد في المواقف كافة، واعتماد بعض السياسيين سياسة قطع شجرة معاوية لا إبقائها، بوهم أن كل طرف لن يحتاج الى الآخر، أو أنه بالغ في قواه الذاتية واعتقد بأنه يستطيع أن يلغي الآخر، ما دفعه الى سياسات راديكالية خفّضت نسبة الثقة ولم تؤد الى الغناء أي منهما للآخر. الثقة بحاجة الى مراجعة ذاتية. كل طرف عليه أن يراجع ذاته، وأخطاءه. عدم الثقة لم يأت من طرف الحكومة وحدها، ولا من طرف المعارضة فحسب، فالجميع ساهم فيها. على الطرفين أو أحدهما أن يبادر بمواقف عملية من أجل استعادة الثقة أو البدء باستعادتها.

**ما هو بنظرك العنصر الأكثر أهمية لتطويق الإنشقاقات
الإجتماعية والسياسية في المجتمع البحريني؟**

د. مساعد عبدالعاطي: بنظري أن العنصر الرئيس هو الحوار الهادئ والبناء والمباشر والمقترن باعتبارات المكاشفة والمصارحة بين كافة أطراف المجتمع البحريني؛ شرط ان يقوم مثل هذا الحوار على حسن النية من كافة الاطراف، وان يراعي الصالح العام البحريني كهدف أساس، ولكي ينجح يجب ان يبتعد المتحاورون عن التصريحات الإعلامية غير المنضبطة.

هناك محاولات تدخل خارجية في الأزمة البحرينية؛ وهناك جوانب عدم ثقة بين اللاعبين السياسيين؛ وهناك ضبابية في

الخروج من الأزمة: كيف ترون أنتم صورة الحل؟

مفهوم العدالة الانتقالية للخروج من أزمة الثقة والبدء بخلق آليات دستورية متفاهم عليها. أنا أريد ان أشدد بشكل خاص على أنه لا يحل مشكلة البحرين الا البحرينيين أنفسهم؟
البحرين بحاجة الى اجراءات عملية سريعة تستبعد كل العوامل التي توجب الصراع السياسي والاجتماعي، وأن يبدأ الحوار. وهناك في البحرين كفاءات وطنية كثيرة ومؤسسات مجتمع مدني يمكن لها ان تجد دائما المخارج التي يلتقي عليها الاطراف المختلفة والمتنازعة. حتى لو بقيت قضايا خلافية، فليبدأ بقضايا الاتفاق، ثم قضايا الخلاف، وهذا سيوفر آليات مناسبة للخروج من هذه الأزمة.

طلال عوكل: لا يوجد حل سحري، ولكن هناك امور يسترشد بها. ١/ على كل الأطراف أن تعترف بوجود أزمة: ٢/ وان تستبعد خيار التدخل الأجنبي؛ ٣/ وأن تعتقد بأن العنف والتشدد لا يحلان المشكلة، وأن تبدي استعداداً حقيقياً لحوار وطني شامل بين كل مكونات المجتمع البحريني بما في ذلك الحكومة، باعتبارها طرفاً في الأزمة وليست هي فوق الأزمة.
في الحوار الوطني تناقش الخطوات التي يجب اتخاذها في اطار

تقرير بسيوني ومسؤولية الأطراف من أجل تنفيذه

جورج إسحاق

عضو المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان



جورج إسحاق

كما أنه يمثل فرصة إضافية للتعلم من المجتمع الدولي في حل مشاكلنا المحلية الخاصة.

تقرير بسيوني اقترح تنفيذ بعض مفاهيم وآليات القانون الدولي الأكثر أهمية مثل: تعزيز الحقيقة والعدالة؛

وجبر الضرر؛ وضمان عدم تكرار الانتهاكات. هذه آليات تمثل نهجاً لمنع مرتكبي الانتهاكات من الإفلات من العقاب. لكن ينبغي للمرء أن يفهم أن المفاهيم والآليات تلك لا تزال بحاجة إلى مزيد من الترابط، والرغبة القوية لتنفيذها على أرض الواقع، وبالتالي فإن جميع الأطراف البحرينية المعنية مطالبة بالعمل معاً لإيجاد أرضية مشتركة، والاتفاق على مجموعة من المبادئ والقوانين التي من شأنها المساعدة في التطبيق.

ليس هناك شك بأنه تم تنفيذ بعض التوصيات في إطار تقرير بسيوني، وأن تلك التوصيات في المجمال أخذت على محمل الجد من قبل الحكومة البحرينية، التي تحاول العمل باتجاه تحقيق المصالحة والتخفيف من حدة الخلاف مع المعارضة.

إذا نجح النموذج البحريني فسينظر اليه كمثال للعدالة الانتقالية في المنطقة العربية. مؤشرات النجاح تتعلق بنجاح المصالحة بين المعارضة والحكومة، ووضع تشريعات وقوانين حديثة تحترم حقوق الإنسان، ومحاسبة أولئك الذين ارتكبوا الانتهاكات.

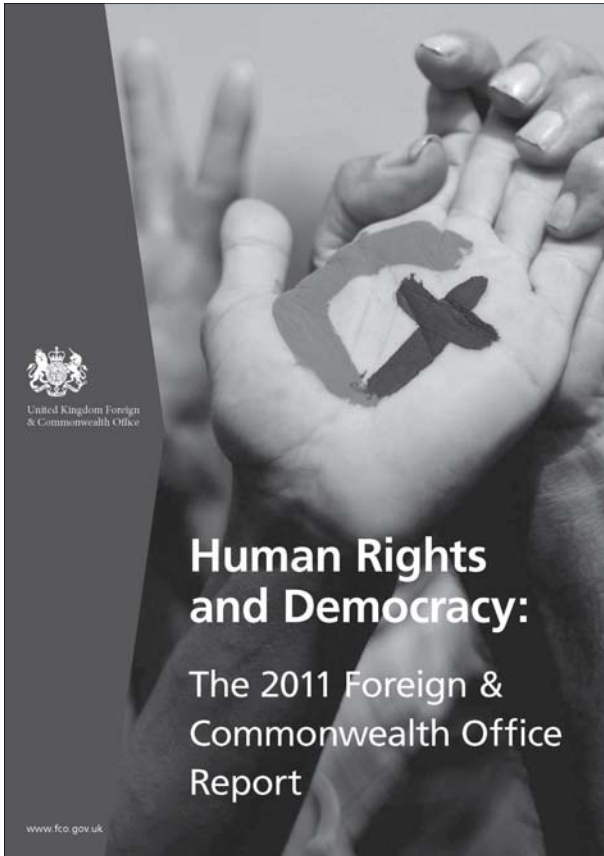
نتائج لجنة التحقيق في التقرير الذي قدمه شريف بسيوني يمثل قفزة كبيرة إلى الأمام نحو فهم لحقوق الإنسان: فهي تجسد تحولاً في السياسة العربية في طريقة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي لا يمكن تجاهلها، بل لا بد من اعتبارها جريمة على كل المستويات. هذا يجلب تحولاً نحو حقبة جديدة من المسؤولية الفردية والقدرة على التعرف على الأعمال الوحشية ذات الطابع الدولي. يلخص التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين، ويقترح الحلول والتوصيات للتطبيق.

من المهم أن ندرك أن هذا التقرير هو الأول من نوعه في المنطقة، ويأتي في وقت كانت مسألة حقوق الإنسان القضية الأساسية في جميع الدول العربية، وبالتالي فإنه لا يمثل سوى خطوة إلى الأمام نحو حل الوضع الراهن في البحرين، وإطاراً للعمل في المنطقة العربية ككل، من جهة حقيقة أن لجنة دولية جلبت الى الداخل للتحقيق، وبذا فهي تجربة رائدة في المنطقة العربية في إطار (العدالة الانتقالية) و (سيادة القانون).

العدالة الانتقالية التي تعرف أيضاً باسم (العدالة التصالحية) مسألة مهمة في القانون الدولي، ويوجد كم هائل من الدراسات العلمية حول هذا الموضوع، بما في ذلك المشاكل التي قد تحدث أثناء الفترة الانتقالية، والآليات والعلاجات التي يمكن استخدامها لإنجاحها. ومن هنا، يمكن اعتبار تقرير بسيوني خطوة إلى الأمام، من جهة التعاون والعمل مع المنظمات الدولية مثل مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان،

تقرير الخارجية البريطانية:

البحرين (حالة تحت الدراسة)



فإن تقارير الخارجية البريطانية، تهتم بصورة أكبر بوجهة نظر المنظمات الحقوقية الدولية كمنظمتي (العفو الدولية) و(هيومان رايتس واتش) تجاه القضايا المطروحة، كما تهتم بما يرد في الصحف الكبرى ومنافذ الإعلام ذات التأثير في توجّهات الرأي العام البريطاني، وكذلك برأي نواب مجلس العموم البريطاني الذين عادة ما يخضعون تقارير الخارجية البريطانية لنقاش مستفيض خاصة من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية.

ومما يعكس اهتمام

الخارجية البريطانية بملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أنها أشركت الجهات أنفة الذكر في تقرير مسار السياسة البريطانية، وقد استحدث وزير الخارجية الحالي، ويليام هيج، في ديسمبر من العام ٢٠١٠ هيئة لهذا الغرض تحت مسمى (المجموعة الإستشارية لحقوق الإنسان) تضم في عضويتها ممثلين للمنظمات الحقوقية الدولية، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحث والدراسات، وأجهزة الإعلام.

وفيما يتعلق بموقع البحرين، فإن تقارير الخارجية البريطانية أفردت اهتماماً بما يجري فيها منذ العام الماضي، في سياق التحولات في منطقة الشرق الأوسط وشمال

حينما يتصل الأمر بالتعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي على وجه التحديد، فإن بريطانيا تمتلك ميزة لا تتوفر لغيرها من أطراف العالم الغربي، ألا وهي معرفتها الوثيقة والمأهولة الدقيق بخصوص تلك المنطقة - بالنظر إلى وجودها الاستعماري السابق فيها - لا من الناحية الجيوسياسية فحسب، ولكن أيضاً من زاوية الإستيعاب لإرثها الثقافي والإجتماعي والديني الذي يلعب دوره في صياغة وجدانها.

ولقد حافظت بريطانيا في حقبة ما بعد الإستعمار والحروب العالمية بما فيها الحرب الباردة على قدر كبير من التأثير في بلدان عديدة ومن بينها دول منطقة الخليج، حيث لاتزال لها كلمة وتأثير سياسي، ودور تلعبه على الصعيد الدولي.

من تجسيدات الدور البريطاني فإن وزارة الخارجية البريطانية تولي اهتماماً بموضوع حقوق الإنسان والديمقراطية في دول العالم كجزء من سياستها الخارجية، وتصدر تقارير سنوية وأخرى دورية توضح رؤيتها لدول العالم من حولها بناء على تلك المفردتين: (حقوق الإنسان، والديمقراطية). التقرير السنوي البريطانية يستعرض التحديات التي تواجه أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في شتى بقاع المعمورة، وموقف الحكومة البريطانية تجاه التصدي لها ومعالجتها. ويفرد التقرير حيزاً مهماً لدول بعينها تعتبر بريطانيا أن سجلها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكل مبعث قلق، قد يفرض على اتخاذ مواقف على صعيد العلاقات الثنائية مع تلك الدول، أو على صعيد قرارات قد تتخذ وتتبنّى في أروقة المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية. كما في تقارير الخارجية الأميركية،

افريقيا. فقد افرد تقرير وزارة الخارجية لعام ٢٠١١ والذي صدر في نهاية ابريل ٢٠١٢، فصلاً خاصاً عن تلك التحولات، وناقش خلفياتها ومسبباتها، وكيف يجب التعاطي معها، وموقف بريطانيا منها، وحدد الفصل بواعت القلق من سجلها في مجال حقوق الانسان.

التقرير أشار الى ٢٨ دولة في العالم، بينها سبع دول عربية لم تكن من ضمنها البحرين، التي رأت وزارة الخارجية البريطانية أن تلحقها بتصنيف جديد ابتدعته للمرة الاولى تحت مسمى (حالة تحت الدراسة) أو (دراسة حالة) وهو يتمثل في قائمة لا تقتصر على الدول فحسب

كما هو الحال في قائمة الدول (مثار القلق)، وانما تشمل ايضا قضايا حقوقية بعينها ذات صفة عمومية. وقد فسّر وزير الخارجية البريطانية (وليام هيچ) هذا التصنيف الجديد في كلمته التي قدم بها التقرير بقوله بأنه يقتصر على مسائل ذات أهمية خاصة في بلدان لا نرى بأن سجلها في مجال حقوق الانسان بشكل اجمالي من السوء، بحيث يبرر الحاقها بسجل الدول الذي يبعث على القلق. وعلن هيچ ان وزارته ستتبع منهجا جديدا يقضي باصدار تقارير متابعة فصلية، لتقييم مدى التقدم الذي تحرزه الدول الواقعة تحت التصنيفين المذكورين (حالة تحت الدراسة؛ باعثة للقلق).

أثار عدم تصنيف البحرين في تقرير الخارجية ضمن الدول المثيرة للقلق عدم الرضا والإستنكار في دوائر منظمات حقوق الانسان ووسائل الاعلام، واروكة البرلمان، بل وذهب البعض الى حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بالتضحية بالمبادئ في سبيل المصالح. بيد ان الحكومة البريطانية كان لها تقييمها الخاص، ومنهجها الذي تزن به الأمور. ويعتقد بأن الخطوة الجريئة التي أقدم عليها ملك البحرين بتشكيل اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) وقبوله بتقريرها بما حواه من انتقادات وتوصيات، قد اقنع الحكومة البريطانية بنوايا البحرين وجديتها تجاه الإصلاح وتحسين أوضاع حقوق الانسان، الأمر الذي يعتقد بأن بريطانيا قابلته بالتشجيع والنصح الهادئ والدفع تجاه المزيد من الإصلاح، بدلا من النقد اللاذع والتقريع. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح خلال النقاشات الساخنة التي ظلت تشهدها قاعات مجلس العموم البريطاني، والتي يقف فيها اليستر بيرت، وزير الدولة للشؤون الخارجية ومسؤول ملف الشرق الاوسط وشمال افريقيا، منافحاً عن سياسة وزارته تجاه البحرين، والتي تركز على التفاؤل بإمكانية أحداث تقدم وانفراج في الاوضاع الحقوقية والسياسية، عبر

تنفيذ توصيات تقرير بيسيوني، ومن خلال تكثيف التشاور مع المسؤولين البحرينيين، وتقديم المساعدات الفنية والاستشارية التي تعين على ذلك.

تطبيقاً لهذا التوجه الذي أعلن عنه اليستر بيرت والذي يعتمد على تشجيع الحكومة البحرينية لتحسين الأوضاع وسدّ الثغرات وتقديم المشورة، أكدت بريطانيا هذا في جلسات مناقشة تقرير البحرين أمام الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الثانية لألية المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الانسان في نهاية مايو الماضي. كما أن أبرز محاور التفاعل البريطاني تجاه البحرين تمثل في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين في الآونة الاخيرة، لعل أبرزها زيارة (اليستر بيرت) للبحرين في الاسبوع الثاني من يونيو الماضي، والزيارتين اللتين قام بهما لبريطانيا كل من وزير الداخلية البحريني، الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، ووزير العدل والشؤون الاسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة. وخلال تلك الزيارات كان الموضوع الرئيسي هو: ضرورة تنفيذ الحكومة البحرينية وبشكل فوري جميع توصيات بيسيوني؛ واستعداد بريطانيا لتقديم كل العون الممكن في هذا المجال. وقد كان واضحا ان بريطانيا تعلق أهمية كبيرة على بندي: المصالحة الوطنية، والحوار البناء، باعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق واستدامة الاستقرار والازدهار في البحرين. وكانت الخارجية البريطانية قد أصدرت في يوليو ٢٠١٢ تقرير المتابعة ربع السنوي الخاص بتقييم أداء الدول المصنفة في قائمتي (مبعث القلق) و(تحت الدراسة)، حيث اوضح التقرير حدوث بعض التقدم في بعض جوانب سجل البحرين لحقوق الانسان، واحتوى على عدد من الملاحظات والتوصيات لعل من أهمها:

أولاً- مناقشة الحكومة البحرينية ضمان ومراعاة الاجراءات القانونية السليمة ومبدأ الشفافية فيما يتصل بالمحاكمات وإعادة المحاكمات التي تجري حالياً. ثانياً - ضرورة الاستمرار في مقاضاة

المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت سابقاً.

ثالثاً - عبر التقرير عن القلق من استمرار استخدام الخطاب الطائفي في وسائل الاعلام الحكومية وتلك التابعة للمعارضة، ورأى ان السلطات مسؤولة عن وضع الضوابط المهنية للعمل الاعلامي التي تكفل الابتعاد به عن التعصب والتحريض على الكراهية والعنف.

واضح أن التوجه البريطاني يهتم بمآلات ونتائج التطور الحقوقي في البحرين، وهو يسعى بأن سياسة الاستمرار والإدانة قد لا تؤدي الى تحسن السجل الحقوقي، في حين أن البناء على مرجعية بيسيوني وتنفيذ توصياته، مع تقديم العون والخبرة الفنية، سيكون لها التأثير الإيجابي في المستقبل. ولذا فالمطلوب بحرينيا هو المزيد من السعي لتشجيع هذا النوع من التعاطي المعتدل مع الملف الحقوقي البحريني من خلال:

● الاستمرار في تطبيق توصيات بيسيوني بكل الجدية المطلوبة والسعي للافادة مما ابدته الحكومة البريطانية من استعداد لتوفير كل الدعم الممكن بما في ذلك العون المهني والفني والتقني وفي مجالات التدريب.

● الاهتمام بتوفير المعلومات الدقيقة بكل ما يتصل بخطوات تنفيذ التوصيات مع توضيح العقبات التي تعترض طريق التنفيذ ان وجدت، وذلك بكل شفافية مع توفير المعلومات للجهات المعنية بما في ذلك الحكومة البريطانية التي ستفيدها في مواصلة تقديم الدعم، والرد على منتقدي سياستها ومنهجها في التعامل مع ملف البحرين الحقوقي.

● اعادة النظر في مسالة التعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية، وخاصة فيما يتصل بالسماح لها بزيارة البلاد وممارسة نشاطها الحقوقي. ان من شأن هذا الإجراء تعزيز الثقة بين الطرفين، واعطاء مصداقية لجهود الحكومة المبذولة، ويجعلها قادرة على الإستفادة من خبرات تلك المنظمات.

التعذيب ووقائع محاكمة مرتكبيه

اليهم. وسبق أن أحالت النيابة العامة رجلي شرطة الى المحكمة ووجهت لهما تهمة الاعتداء على سلامة جسم الغير، وحكم عليهما بالسجن ثلاثة أشهر لكل منهما.

وتقول النيابة العامة أنها تواصل متابعة السلامة الجسدية للمحكوم عليهم والموقوفين في القضايا المختلفة، وقد وجه النائب العام رؤساء النيابة العامة إلى ضرورة مواءمة التفتيش الدوري لأماكن الاحتجاز والسجون كافة، والاستماع إلى شكاوى الموقوفين والمحكومين.

في ٢٠١٢/٧/٢، قال رئيس وحدة التحقيق الخاصة في النيابة أن عدد المتهمين بالتعذيب ممن وجهت لهم الإتهامات بلغ ١٥ شخصاً، وأن

المعايير الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية.

وكان أول تلك القرارات إنشاء وحدة خاصة داخل النيابة العامة تكون مختصة بفحص كافة التحقيقات والشكاوى والبلاغات المعنية بالوفيات والتعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في أعقاب أحداث فبراير - مارس ٢٠١١. وأكدت النيابة في بلاغات علنية أن للمواطنين جميعاً حق التقدم إلى الوحدة مباشرة لاتخاذ الإجراءات التمهيدية، ومن بينها عرض الشاكي فوراً على الأطباء الشرعيين المختصين، وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من اتفاقية مُناهضة التعذيب، وكذلك أحكام

بروتوكول اسطنبول، لتقوم النيابة بالتحقيق واتخاذ الإجراءات.

وحرصاً على الشفافية، قرر النائب العام إصدار بيان صحفي شامل في الاسبوع الأول من كل شهر لبيان التقدم المحرز في إنجاز عمل الوحدة الخاصة المعنية.

في ٢٠١٢/٥/٨، ناقش مجلس النواب مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بحيث

يوفر الحماية لرافعي دعاوى تتعلق بالتعذيب، من الإنتقام. وجاء في المادة: (منح من يدعي تعرضه للانتقام حقاً خاصاً في الادعاء بحقوقه المدنية). هذا التشريع جاء بناء على توصيات لجنة بسيوني (التوصية ١٧١٩).

في ٢٠١٢/٥/٤ قال رئيس وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، بأن الوحدة تلقت المزيد من شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة، وأنه تم فتح تحقيق رسمي في الشكاوى كلها، وأن إستدعاء المتهمين جار لسؤالهم فيما هو منسوب إليهم. وقال ان عدد من تم اسجوابهم بلغ ٥٦ متهماً، وأن تسع قضايا قد أحيلت الى المحاكم الخاصة.

في ٢٠١٢/٦/٤، أفاد نواف عبدالله حمزة رئيس وحدة التحقيق الخاصة في النيابة العامة بأن عدد شكاوى التعذيب بلغت ١٥٩ شكوى وقضية تتعلق بالتعذيب والمعاملة السيئة؛ وقد تم الاستماع الى الشاكين والشهود واستجوب عدد من المتهمين بلغوا ثمانية وتم توجيه الإتهام

مزاعم التعذيب كانت على الدوام واحدة من القضايا المثيرة للقلق في الملف الحقوقي البحريني، وكانت منظمات حقوق الإنسان توثقها في بياناتها وتقاريرها، وقد اهتم المجتمع المدني البحريني بهذا الملف فترة طويلة. لم تكن في البحرين أليات مستقلة لكشف مزاعم التعذيب والتحقيق فيها ومن ثم مساءلة المنتهكين وإحالتهم للمحاكم. أخذ الملف مساره القانوني منذ التحقيقات التي قامت بها لجنة بسيوني والتي أمر الملك بتشكيلها، ومن ثم التوصيات التي تجاوزت معها السلطات المعنية. ثلاث قضايا تتعلق بهذا الملف:

الأولى - تأكيد وجود ممارسات سوء معاملة وتعذيب. وهذه القضية تمّ التسليم بها ومن ثم تجاوزها بمجرد أن أثبت تقرير بسيوني وجود حالات ممارسة التعذيب.

الثانية - تتعلق بأليات منع التعذيب في المستقبل عبر وضع التشريعات وغيرها. وفي هذا العدد من النشرة هناك رصد لخطوات الحكومة في هذا المضمار، فيما يتعلق بالآليات الوقائية المانعة لمعاودة التعذيب، وهي لم تستكمل كلياً.

الثالثة - وهي ما يترتب على الإقرار بوجود التعذيب من تحقيق يكشف من قام به، ومحاسبته، وتعويض الضحايا، وهو يأتي في سياق تقرير بسيوني. هذا الموضوع بالذات هو محط اختبار حقيقي لجدية السلطات في البحرين في مكافحتها للتعذيب.

وفي سبيل إثبات جدية الحكومة في مكافحة التعذيب، فإنها أقدمت على العديد من الخطوات، وفتحت الملف للتحقيق والمساءلة بقدر لا بأس به من الشفافية. هذه بعض الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع:

في ٢٠١٢/٤/٢، صرح نواف عبدالله حمزة رئيس وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، بأنه نفاذاً لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، استلمت النيابة العامة من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني كافة القضايا المتعلقة بالوفيات، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها شكاوى وادعاءات التعذيب وإساءة المعاملة، موضحاً بان عدد تلك القضايا المتعلقة بالوفيات بلغ خمسة عشر بلاغاً، في حين بلغ عدد القضايا والشكاوى الأخرى المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ١٠٧ قضية وشكوى.

وعليه فقد قرر النائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها إنجاز التحقيقات على ضوء



بلاغات شكاوى التعذيب لاتزال مستمرة، كما التحقيقات بما فيها كشف الأطباء والإستجوابات. تجدر الإشارة الى أن احد المتهمين من افراد الشرطة قد حوكم أمام المحكمة الكبرى الجنائية لما نسب اليه من تهمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنبي عليه وقد أصدرت المحكمة المذكورة حكمها في الدعوى بجلسة ٢٥/٦/٢٠١٢م بمعاقبته بالسجن خمس سنوات.

كما سبق للنيابة العامة ان أحالت أيضا ثلاثة متهمين الى ذات المحكمة في قضيتين منفصلتين، وطلبت معاقبتهم بتهمة الاعتداء المفضي الى موت، وقد قررت المحكمة بذات الجلسة تغيير القيد ووصف الإتهام الى تهمة القتل العمد. وأكد رئيس وحدة التحقيق بأن النيابة تبذل قصارى جهدها لإنهاء كافة القضايا المعروضة عليها في اسرع وقت على ضوء المعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية.

توصيات بسيوني: متابعة وتطبيق

واضح أن هناك استمراراً في تطبيق توصيات بسيوني، وهذا عملٌ يحمل في جانبه أثراً تصحيحياً يفترض أن يخفف من الإحتقان السياسي، وهو عملٌ لا بد أن ينعكس على تطوير مستوى الثقة فيما تقوم به الحكومة. ومن الملاحظ أن هناك قدراً لا بأس به من التجاهل من المعارضة، وربما من المنظمات الحقوقية الدولية لهذه الجهود المبذولة. صحيح أن هناك بعض القضايا لم تحل، ولكن من شأن التقدير والتشجيع أن يقودا إلى سرعة في التطبيق، وبالتالي سرعة في حلحلة الملف الحقوقي المرتبط بصورة أو أخرى بمواضيع اجتماعية وملفات سياسية. لا يعني الإعراف بجهود الحكومة، أنه لا توجد قضايا أخرى مثار للجدل، ولكن من غير الصحيح ومن عدم الإنصاف القول بأن شيئاً لم ينجح، والزعم بأنه لا توجد أية جدية في تطبيق التوصيات.

في شتى مجالات العلوم الجنائية المستحدثة، يتم ابتعاث قضاة بصفة مستمرة للمشاركة في الدورات التدريبية في الخارج، حيث شاركت إحدى القاضيات في دورة تدريبية مخصصة عُقدت في نوتنجهام بالملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩ إلى ٣٠ مارس الماضي تناولت موضوعات تنفيذ ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان. كما شاركت قاضية ثانية في مؤتمر الرابطة الدولية للقاضيات في لندن في مطلع مايو المنصرم، هذا بالإضافة إلى العديد من المشاركات الفعالة في عدد من المؤتمرات في كل من مصر والإمارات والكويت.

أما عن منظومة التدريب داخل البحرين، وبالإضافة إلى ما ينظمه معهد التدريب القضائي من دورات تدريبية منتظمة، فقد استضافت النيابة العامة خلال الفترة من ٢٣ أبريل إلى ٣ مايو خمسة خبراء قانونيين من ألمانيا حيث التقوا بثلاثين من أعضاء النيابة العامة على مدار سبعة أيام في ورشتي عمل موسعتين تناولتا موضوعات حماية الحقوق الأساسية للأفراد، والتجربة الألمانية في تطبيق المعايير الأوروبية في العدالة الجنائية.

والاقليمية المعنية بالعدالة الجنائية وحقوق الإنسان. كما تضمنت الاتفاقية القيام بمجموعة من الزيارات الميدانية للأجهزة العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان في إيطاليا وسويسرا وفرنسا. هذا وقد تم تنفيذ الدورة التدريبية الأولى خلال الفترة من ١ - ٢١ مايو الماضي بمقر المعهد في سيراكوزا، إيطاليا بمشاركة عشرين من القضاة وأعضاء النيابة العامة، حيث التقوا بمجموعة من الخبراء الدوليين لمدة عشرة أيام بمقر المعهد قاموا خلالها بزيارة عدد من أجهزة إنفاذ القانون في جنوب إيطاليا، ثم قاموا بجولة ميدانية في مجموعة من العواصم الأوروبية بدأت في روما وزاروا مقر رئاسة النيابة العامة، والمحكمة العليا، وإدارة البحث والأدلة الجنائية، ثم انتقلوا إلى جنيف حيث قاموا بزيارة مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثم إلى ستراسبورج بفرنسا حيث قاموا بزيارة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا. هذا ومن المقرر أن تبدأ الدورة التدريبية الثانية في مطلع شهر أغسطس ٢٠١٢ بمشاركة عشرين من القضاة وأعضاء النيابة العامة. ومن أجل رفع كفاءة وقدرات القضاة

في إطار استكمال متابعة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، كشف جهاز متابعة تنفيذ التوصيات في تقريرين صادرا يومي ١٢، ١٥/٧/٢٠١٢ عن مجموعة من الإجراءات والبرامج المستمرة لمختلف الوزارات والجهات المعنية، والتي تشمل موضوعات التطوير القضائي، المساءلة، التعويضات، دور العبادة، حرية التعبير، التعويضات، عودة المفصولين إلى أعمالهم، بناء دور العبادة، والمصالحة الوطنية، وغيرها.

تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة

فحول التطوير القضائي، قالت رئيسة جهاز متابعة تنفيذ التوصيات دانة الزباني أنه إنفاذاً للتوصية رقم ١٧٢٢ (و) بشأن تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة للارتقاء بمهاراتهم الأساسية، وقعت الحكومة اتفاقية تعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في إيطاليا تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية لأعضاء السلطة القضائية من خلال مجموعة من الدورات التدريبية في مجالات حماية حقوق الإنسان، والآليات الدولية

كما استضافت النيابة العامة يومي ١ و ٢ مايو الماضي النائب العام لجمهورية مصر العربية والنائب العام المساعد حيث التقوا بخمسة وعشرين من أعضاء النيابة العامة على مدار يومين كاملين في إطار حلقة نقاشية حول موضوعات التحقيق الجنائي وحماية حقوق الأفراد في الإجراءات الجنائية، كما استضافت النيابة العامة خبيرين من المملكة المغربية حيث التقوا بخمسين من أعضاء النيابة العامة في دورة تدريبية حول التجربة المغربية في مكافحة الصور المُستحدثة من الجريمة المنظمة.

وعلى ذات الصعيد قامت الحكومة بالاستعانة بمجموعة من الخبراء الدوليين في مجال تطوير الأنظمة القضائية حيث عهدت إليهم بدراسة الوضع الحالي وتقديم مقترحاتهم.

وفي هذا الإطار تم تعيين خبير دولي مُستشاراً دائماً للمجلس الأعلى للقضاء، على أن يكون معنياً بتطوير منظومة القضاء في البحرين، ووضع استراتيجية شاملة تتضمن تطوير النيابة العامة والنظام القضائي ككل. ومن المتوقع أن يقدم الخبير خلال أغسطس القادم دراسة أولية تتضمن كافة المعوقات للبدء في دراستها ووضع الحلول.

كما طلبت وزارة العدل من نقابة المحامين الأمريكيين (ABA) تقديم المشورة والمساعدة الفنية من خلال إرسال أحد الخبراء الدوليين لدراسة الوضع الحالي وتقديم مقترحاته، ولقد شرع الخبير في مباشرة المهمة بالاشتراك مع أحد القضاة الأمريكيين البارزين، وقدما تقريراً شاملاً تجري دراسته لتفعيل ما تضمنه من توصيات.

ساعة مرتكبي الإنتهاكات

وفي إطار مساءلة مُرتكبي الانتهاكات التي وقعت خلال أحداث العام الماضي، ووفقاً للنيابة العامة، فإن وحدة التحقيق الخاصة قد تسلمت في مطلع مارس الماضي مائة وإثنين وعشرين قضية من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني، وخمسة وأربعين شكوى مباشرة، وشملت الإجراءات إحالة خمسين من المشتكين إلى الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي عليهم.

هذا وتم التحقيق مع سبعة وسبعين من المتهمين وعلى كل مستويات المسؤولية، حيث أسفرت هذه التحقيقات عن توجيه اتهامات إلى واحد وعشرين من بينهم ضباط، وإحالة ثلاثة عشر قضية إلى المحاكم المختصة، من بينها قضايا القتل التي أحيلت إلى الوحدة من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني وتم التحقيق فيها بالكامل مُجدداً.

التشريعات

على المستوى التشريعي، لفتت رئاسة جهاز متابعة تنفيذ توصيات (لجنة بسيوني) السيدة دانة الزباني، إلى أن الحكومة بادرت بإعداد التعديلات اللازمة في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، بما يضمن عدم إفلات مُرتكبي تلك الجرائم من العقاب، ومن أبرز ما تم تعديله تعريف التعذيب، حيث نصّ على تجريم إلحاق ألم شديد، أو معاناة شديدة، سواءً بدنياً أو عقلياً بشخص مُحْتَجِز، بمعرفة موظف عام، أو مُكلف بخدمة، أو تحت سيطرته، بغرض الحصول على معلومات أو اعتراف منه، أو مُعاقبته

أو تخويله أو إكراهه هو أو شخص آخر. وأكد التعديل على عدم سريان مُدة التقادم على جرائم التعذيب.

كما تمّ إعداد مشروع تعديل نص على جعل التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر بهدف إثناء الشخص أو التأثير على شهادته أمام سلطة التحقيق أو المحكمة ظرفاً مُشدداً.

التعويضات

حول حق المُطالبة بالتعويض عن الأضرار، تم إضافة مادة إلى قانون الإجراءات الجنائية سُمِحَ بموجبها لمن يدعى تعرضه للانتقام بسبب سابقة إدعائه بتعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن يدعي بحقوق مدنية قبل المتهم أثناء جمع الاستدلالات أو مباشرة التحقيق أو أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة تكون عليها حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة، وذلك إذا ما شكّل الانتقام جريمة، وفي حالة اتخاذ الانتقام شكلاً غير معاقب عليه جنائياً يكون الاختصاص للمحاكم المدنية.

إقرار تعديلات تشريعية لتدعيم حرية التعبير

في الموضوعات المتصلة بحرية التعبير عن الرأي، بادرت الحكومة وقبل صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بإعداد مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات المعنية بتنظيم مُباشرة المواطنين لحرية التعبير عن الرأي، وقد وافق مجلسا الشورى

والنواب على تلك التعديلات.

ومن أهم ما أسفرت عنه تلك التعديلات هو وضع قيود على تطبيق المادة ١٦٨ من قانون العقوبات والتي تنص على المعاقبة على إذاعة أخبار كاذبة، بأن اشترطت وجوب أن يكون الفعل عمدياً، وأن يترتب على ذلك حدوث ضرر بالأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة. كما اشترط التعديل الجديد ضرورة أن يترتب على ذلك وقوع ضرر. أما بخصوص الاضرار بالأمن الوطني فأوجب التعديل ضرورة أن يكون مُرتبطاً بتحريض على العنف، أو من شأنه أن يُحرض على العنف، وعلى أن يكون بينها وبين حدوث ذلك العنف أو احتمالية حدوثه رابط مباشر.

وتأكيداً على ضرورة توفير الحماية الكاملة لحق المواطنين في التعبير، تم إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات والتي أكدت على أن يكون تفسير القيود الواردة على الحق في حرية التعبير في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر في الإطار الضروري اللازم لمجتمع ديمقراطي، وشددت على أنه يُعتبر عذراً مُعفياً من العقاب ممارسة الحق في حرية التعبير في هذا الإطار. وتأكيداً على هذا التوجه، قامت النيابة العامة قبل إقرار تلك التعديلات بإسقاط جميع الاتهامات التي يتداخل معها الحق في إبداء الرأي وممارسة الحرية في التعبير وذلك في ٣٣٤ قضية، الأمر الذي أدى إلى إسقاط كافة تلك الاتهامات عن ٣٣٤ متهماً.

عودة المفصولين الى أعمالهم

وطبقاً للإحصاءات المحدثه لوزارة العمل، فقد عاد معظم الذين فصلوا إلى

وظائفهم الأصلية، وأخذت الحكومة على عاتقها مسئولية إرجاع العامل إلى وظيفة تعادل وظيفته السابقة من ناحية الدرجة والأجر والاستحقاقات نفسها. والتزاماً من الحكومة بإعادة الأمور إلى طبيعتها، وفي روح من المصالحة الوطنية، وجهت الحكومة جميع الشركات الخاصة لإعادة ٢٤٦٢ من العمال الذين فصلوا، حيث عاد ما يقرب من ٩٢٪ من العمال إلى وظائفهم. وتتلخص النسبة على النحو التالي:

- ١٧٦٥ من المفصولين يعملون في الشركات الخاصة المملوكة جزئياً للدولة. وقد تم حتى الآن إعادة معظم تلك الحالات. وقد تم رفض إعادة ١٢ عاملاً فقط من قبل بعض الشركات، وقام المفصولون بدورهم برفع دعاوى قضائية.

- يعمل ٦٩٧ عاملاً في شركات القطاع الخاص غير التابعة للحكومة، ومع ذلك، كانت الحكومة على اتصال مستمر مع هذه الشركات وتشجيعها وتوجيهها إلى إعادة العمال. وحتى الآن تم إعادة ١٦٠ منهم إلى أعمالهم السابقة، في حين تم تعيين ٣٧٠ ليعملوا في شركات أخرى.

- تم رفض إعادة ٤٢ عاملاً من قبل بعض الشركات، وقام العمال برفع دعاوى عمالية على أصحاب العمل، وهي منظورة حالياً أمام المحاكم البحرينية.

المصالحة الوطنية

وحول جهود المصالحة الوطنية، فقد تم وضع عدة برامج تستهدف المصالحة الوطنية من عدة جوانب السياسية منها

والاجتماعية والاقتصادية، كما تمت الاستعانة بخبرات دولية في هذا الشأن والذي يأتي في إطار الالتزام التام بالعمل على حلحلة المشاكل التي نتجت عن الأزمة السابقة، وقامت بوضع خطط وبرامج لمعالجتها وتعزيز مبادئ المصالحة الوطنية، وذلك بغية الوصول إلى مرحلة من شأنها التقليل من آثار الأزمة، وتعزيز الثقة بين مكونات الشعب الواحد.

وشملت هذه الخطوات مبادرة وزارة التنمية والشئون الاجتماعية عبر تخصيص نصف مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني التي تساهم في برامج المصالحة الاجتماعية، وتم تدشين مبادرات للمصالحة الاجتماعية الأخرى التي تعنى بدعم اللحمة الوطنية بين أفراد المجتمع البحريني معتمدة على تعزيز فكرة المواطنة والتعايش.

وإدراكاً للدور المؤثر الذي يلعبه الخطاب الديني في سلوكيات الناس فقد ظهرت الحاجة الملحة في هذه المرحلة بأن يكون الخطاب الديني إيجابياً، يشجع على الوحدة وينبذ العنف والتطرف والطائفية والكراهية. وتبعاً للقرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ المتعلق بإصدار آداب الخطاب الديني الصادر عن وزير العدل والشئون الإسلامية والوقف، والذي بين الآداب التي يجب اتباعها في الخطاب الديني، فقد أوضح القرار مجموعة من الضوابط التي يجب اتباعها عند إلقاء الخطب والدروس والمحاضرات الدينية، أساسها احترام مبدأ المواطنة الصالحة والتعايش المشترك، مع وجوب مراعاة الخصوصية المذهبية، واحترام التعددية، وتجنب الخوض في كل ما يثير النزعات الطائفية.

قرر المكتب التسوية المدنية فيما يتعلق بسبع عشرة حالة من بين تلك الحالات كمرحلة أولى، وقد بلغت تكلفة إجمالي التسويات المدنية للحالات السبع عشرة مليونان وستمئة ألف دولار، ويجري صرف هذه التسويات إلى مستحقيها دون المساس بحق المساءلة الجنائية.

الهنشات الدينية

وفي ضوء الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة والتوصية الواردة بتقرير لجنة تقصي الحقائق الذي حدد أنه هناك خمسة مواقع كان تخصيصها صحيحاً؛ قالت رئيسة جهاز المتابعة إنه في ضوء ذلك تمت مباشرة العمل على بناء المواقع الخمسة المذكورة في التقرير، وقد شارف العمل على الإنتهاء من تنفيذها. كما أنه تم العمل كذلك على تصحيح وضعية ثمانية مواقع أخرى وتمّ تسويرها، كما شارف العمل على إنهاء الإجراءات المتعلقة بتخصيص تسعة مواقع بحيث يصبح إجمالي ما تم تصحيح وضعيته، وكذلك العمل على إجراءات تخصيص مواقع بشأنه، اثنين وعشرين موقعاً، ويبقى قيد الدراسة تبعاً لوضعية الملكيات ومتطلبات التخطيط: ثمانية مواقع.

وتأتي الإجراءات المتخذة في إطار الحرص مستمر على دراسة وتغطية احتياجات جميع المناطق من دور العبادة، وتوفير الأراضي وتخصيصها لإقامتها في مختلف مناطق ومحافظات البحرين، بما يوفي احتياجات كل منطقة تبعاً للتخطيط المعتمد وبالشكل القانوني السليم الذي يحفظ لدور العبادة قدسيته ومكانتها ورسالتها.

بالمعاهد الدينية والحوزات قيم التعددية والعيش المشترك، حيث شارك في تنفيذ وتصميم هذه الدورات عدة جهات من بينها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وإدارتا الأوقاف السنية والجعفرية، والمجلس الأعلى للمرأة، ووزارة التربية والتعليم، والعلماء والدعاة والخطباء من جميع المذاهب، ومفكرون ومتفقون من الداخل والخارج، وممثلون عن جامعة الدول العربية، والمنظمات والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي ذات السياق وبالتعاون مع مؤسسة غير ربحية متخصصة في شئون الشباب باسكتلندا، يجري دراسة تنفيذ العديد من الأنشطة التي تدرج تحت مظلة المصالحة الوطنية للشباب حيث تركز على إشراك الشباب في العديد من الفعاليات والأنشطة تحت إشراف مختصين في مجالات عدة حيث تقوم فكرة المؤسسة على تحفيز الشباب للخروج بأفكار ومقترحات مفيدة وفعالة في شتى المجالات ضمن بيئة نقاشية جيدة.

التعويضات للضحايا

وفي ضوء التوجيه الملكي القاضي بضرورة إيجاد بدائل لتسوية أوضاع المتضررين بأسرع إجراءات ممكنة، تم تبني مبادرة التسوية المدنية من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة الوطنية التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ توصيات تقرير بسبوني.

وأفادت رئيسة جهاز المتابعة دانة الزباني أن مكتب التسوية المدنية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف تلقى عدداً من طلبات التعويض، وقد

وكانت اللجنة الوطنية قد طلبت إبان فترة عملها توفير التعريفات المطابقة للمعايير الدولية لمصطلح (التحريض على الكراهية والطائفية)، ورغبة من الحكومة في معالجة هذا الأمر بشكل أوسع يتلاءم مع متطلبات المادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وحظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، فإن الحكومة تعمل مع عدة جهات ذات خبرة دولية في مجال حقوق الإنسان لوضع تشريع يُجرّم هذا المضمون.

ولتنفيذ التوصية المعنية قامت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بوضع برنامج دورات للأئمة والخطباء ليتم تنفيذه على مدى السنة الحالية والقادمة؛ وتهدف الوزارة من خلال هذه الدورات والورش الى الارتقاء بالمستوى العلمي والعملية للخطاب الديني لدى الدعاة ولتحقيق عدد من الأهداف الأخرى منها: زيادة وعي الدعاة بضرورة مواكبة الخطاب لمستجدات العصر ومتغيراته ودعم حوار الحضارات؛ تأصيل مبدأ الوسطية واحترام الآخر؛ مقاومة الفكر المتطرف والخطاب المتشدد ونبذ الكراهية والعنف؛ والتأكيد على مبدأ المساواة والمواطنة.

وسوف تشمل هذه الدورات الدعاة من الجنسين، المتصدرين للفتوى وإرشاد الناس، الأئمة والخطباء، مدرسي العلوم الشرعية في المعاهد والحوزات والمراكز الدعوية، وطلبة العلم الشرعي، حيث حرصت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف على أن تراعي مناهج التعليم

نحو فهم أفضل للمشكل الطائفي:

الهبادرات المطلوبة لهواجهة تغول الطائفية

المشكلة في مملكة البحرين سياسية في أصلها، طائفية في ظاهرها.

هي مشكلة سياسية متداخلة مع الطائفية؛

وان الحلول الآنية للظاهرة الطائفية هي حلول سياسية بحكم أسباب ظهورها.

د. صباح التميمي

أستاذة وباحثة جامعية - العراق



د. صباح التميمي

الاجتماعية. طبيعة الفعل في هذه الحالة سياسي أو سيكولوجي، يتخذ الأول شكل التمرد الجمعي، الهادئ أو النشط، على النظام السياسي، في حين يتخذ الثاني شكل الإنكار الفردي والانسحاب من

الشأن العام، أو ما يسمى أحياناً بالإغتراب.

الواضح أن جميع التعريفات السابقة صحيحة، لكن أي واحد منها لا يصلح تعريفاً وحيداً، كل من التعريفات الثلاثة يصلح لوصف حالة من حالات التنازع الطائفي أو المذهبي. بعبارة أخرى فإن التنازع الطائفي ليس مشكلة واحدة بطبيعتها وأسبابها، بل هي في الحقيقة ثلاث مشكلات، تتفق جميعاً على التماثل في ثياب الجدل المذهبي أو الطائفي، ونجد الأثر الحاسم لمحرك المشكلة أو علتها في الغاية التي يسعى إليها كل فريق. لو أخذنا مثلاً الحرب الأهلية اللبنانية التي اتفق على تصويرها على أنها نزاع طائفي، فسوف نجد أن انتهاء الحرب لم يتحقق نتيجة حوار بين أهل الأديان والمذاهب التي شاركت فيها، بل باتفاق على إعادة صياغة النظام السياسي وتوزيع مصادر القوة بين الطوائف المختلفة، ومثل ذلك النزاع الحالي في العراق، فالذين يتناقشون حول حل الأزمة ليسوا رجال الدين، ولا قادة الفكر، بل السياسيون، وهم لا يتطرقون إلى النقاشات الدينية وأدلة كل طرف على حقانية مذهبهم، بل يتحدث كل منهم حول تصويره للحصة العادلة لجمهوره في سياسة البلاد ومواردها.

يمكن تعريف المشكلة الطائفية من ثلاث زوايا مختلفة: **الأولى:** اعتبارها خلافاً دينياً بحتاً، سببه الوحيد أو الرئيس هو شعور كل طرف بأن مذهبهم هو الحق وأن الآخر مخطئ أو منحرف عن الطريق المستقيم، ويترتب على هذه الفرضية شعور كل طرف بالمسؤولية عن هداية الطرف الثاني إلى هذا الحق، حتى لو اقتضى الأمر قسره على سلوك الطريق المستقيم. طبيعة الفعل في هذه الحالة دعوي - هجومي، ويتحمل المسؤولية المباشرة في الغالب رجال دين أو حركيون نشطون في المجال الديني.

الثانية: اعتبارها خلافاً اجتماعياً ناتجاً عن التزاحم بين دائرتي مصالح متميزتين، ويظهر هذا خصوصاً حين يخترق أحد الطرفين المجال الاجتماعي الخاص بالطرف الثاني، من خلال التبشير أو الاستقطاب السياسي / الثقافي. وأبرز مصاديق هذا التعريف هو تحول الأفراد الشيعة إلى سنة أو العكس، مما يثير القلق باحتمال تعرّض البيئة الخاصة (أي دائرة النفوذ أو المصالح) للتآكل، وفي أقل الاحتمالات إثارة الشك حول كفاءة هذا الطرف أو شرعية نفوذه الاجتماعي. طبيعة الفعل في هذه الحالة دفاعي - سجالي يستهدف تسوير دائرة النفوذ من خلال المبالغة في إظهار حقانيتها، أو إبراز عناصر ضعف الطرف المنافس، وفي العادة فإن قوى اجتماعية عديدة تشارك في تحمل المسؤولية في هذه الحالة، منها رجال الدين، والزعماء الحركيون وقادة المجتمع، فضلاً عن الدولة.

الثالثة: اعتبارها رد فعل على الظلم أو انعدام العدالة الاجتماعية (بحسب تعريف جون راول الذي يركز على توفر الفرص والمساواة)، ويظهر هذا خصوصاً في البلدان التي تقودها حكومات أو توتوقراطية، أو تفتقر إلى الضمانات الدستورية لحقوق الأقليات، أو تطبق حكوماتها نظاماً لا يضمن العدالة في توزيع الموارد والفرص والالتزامات بين مختلف الطبقات أو الأطياف

الهسار السياسي للهسالة الهذبية

وفي هذه المرحلة بالتحديد يتجه الفرد (أو مجموعة الأفراد) إلى التفكير في التصوير المذهبي/ الطائفي بوصفه إطاراً ومبرراً.

يترجح اتخاذ الإطار والخطاب المذهبي/ الطائفي بالنظر إلى عاملين، أولهما يتعلق بداخل الجماعة ويتمثل في قدرة هذا الخطاب على التعبئة والحشد وتوفير المشروعية، والثاني يتعلق بخارجها، وهو قدرته على ترسيم الحدود الجغرافية أو الاجتماعية لموضوع المشكلة، فهو من هذه الناحية يسهم في إقامة دائرة مصالح جديدة، يتحدد على ضوءها الأنصار والأعداء المحتملون. تجدر الإشارة هنا إلى أن كل مطلب اجتماعي، وكل جماعة نشاط، هي دائرة مصالح لها أعداء وأصدقاء محددون ومحتملون.

السؤال: لماذا يصبح المذهب، وليس الحقوق المدنية، إطاراً رئيساً للتعبير عن المطالب؟

في كل مجتمع هناك من يعي حقيقة أن ما يثير وجع الناس هو حرمانهم من العدالة وليس اختلافهم في المذهب، وربما عبر هؤلاء عن رفضهم لاختصار المسألة في الإطار الطائفي أو نسبتها إليه، لكن الأمر لا يتوقف عند قبول هؤلاء أو رفضهم. صياغة المسألة وتحديد إطارها يرجع إلى عوامل عديدة، من بينها: دور عامة الناس الذين يميلون إلى التفسيرات المبسطة والمألوفة، مثل التفسير الطائفي لمسألة العدالة. ومن بينها توجه الطرف الثاني (العدو المفترض) الذي يميل إلى تحديد موضع المشكلة وحصرها في إطار خاص كي يسهل التعامل معه. ومنها فاعلية التراث الثقافي للجماعة في توليف مبررات وخلفية للخطاب، ووسيلة تسوير للجماعة التي ترفع لواءه.

لكن دور عامة الناس هو بيضة القبان في هذه المسألة، فالتوافق الاجتماعي الضمني أو الصريح على مسألة هو الذي يحدد مصيرها. قبول الناس للخطاب الطائفي يخلق بيئة مساعدة أو ربما ثورية توفر المدد البشري والروحي والمادي للخطاب الطائفي. أما إذا رفضه الجمهور فإنه على الأرجح سيتحول إلى حركة أقلية لا تأثير لها.

السؤال إذن: لماذا يميل الناس إلى قبول ودعم الخطاب الطائفي، رغم أن مطالبهم ليست في الغالب مذهبية أو طائفية بالمعنى الدقيق، أي لا تستهدف إقناع الطرف الآخر بحقانية طريقهم أو دفعه للتخلي عن مذهبه الخاص؟ يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى تفسيرين محتملين، أولهما يركز على تفجر الهويات الإثنية في العصر الحديث، في حين يركز الثاني على

رغم التمايز الواضح بين الحالات المختلفة للنزاع المذهبي/ الطائفي، إلا أن الشائع هو استخدام المذهب والطائفة إطاراً لذلك النزاع. كل مجتمع تنعدم فيه العدالة الاجتماعية، يمثل أرضية للنزاع الداخلي والانشقاق. لكن يجب الحذر من الإفراط في الربط بين السبب والنتيجة، فثمة مجتمعات تفتقر إلى العدالة لكن أعضائها لا يشعرون بالحاجة إلى التمرد أو الانشقاق. قد لا يكونوا بالضرورة راضين عن وضعهم، لكنهم في الوقت نفسه لا يعتبرون الانشقاق سائغاً أو مفيداً، إما لأن ثقافتهم تبرر هذا الوضع وتعتبره مقبولاً أو قدراً لا مفر منه، أو لأنهم يجدون وسائل لمعالجة المشكلة بغير الانشقاق والتمرد. ولهذا فلا بد من القول إن ظهور النزعة الانشقاقية، يحتاج بالإضافة إلى المبرر الأول، أي انعدام العدالة، إلى عوامل أخرى مساعدة، هي:

١- فهم الأفراد أو الجماعة لحالتهم وظرفهم باعتباره ثمرة لبنية النظام الاجتماعي أو السياسي المهيمن، وأنه ليس ظرفاً عارضاً. هذا الفهم هو بعبارة أخرى، تفسير للحالة في الإطار السياسي، يترتب عليه تحولها إلى مبرر لفعل سياسي مضاد للتنظيم الاجتماعي أو السياسي القائم.

٢- توافر أرضية ثقافية تتقبل الانشقاق، وتعتبره خياراً مشروعاً في حال انعدام وسائل أخرى أقل كلفة.

٣- توافر الأمل بإمكانية معالجة الظرف المعني عن طريق الانشقاق. نشير إلى أن مستوى الأمل يحدد حجم الانشقاق وتعبيراته وأهدافه. انعدام الأمل لا يمنع الانشقاق لكنه يحد من فاعلية الإطار ففردى أميل إلى الانكماش واعتزال الجماعة أو الإغتراب. في المقابل فإن توافر قدر كبير من الأمل يوسع المساحة الاجتماعية للانشقاق، لكنه في الوقت نفسه يحد من عنفه ويجعله أميل إلى القبول بأنصاف الحلول. أخيراً فإن وجود نطاق ضيق للأمل، يجعل الانشقاق أكثر عنفاً، لكنه أيضاً يحد من مساحته الاجتماعية الفاعلة، ونشير هنا إلى دور النخبة الاجتماعية في تجسير الفجوة أو تعميقها، فهي تلعب دوراً فعالاً في إقناع الجمهور بمستوى الأمل المتوافر، في تحديد حجمه وقيمة تمثيلاته وتعبيراته.

إذا توافرت العوامل الثلاثة السابقة، فإن التفكير في الانشقاق سوف ينتقل إلى مرحلة الفعل، وهو يبدأ بتصميم الخطاب الذي سيخلق الإطار الاجتماعي ويشكل مبرراً أخلاقياً للانشقاق،

مشكلات عدم التكيف.

مسألة الهوية: وخلاصة هذا التفسير أن مجموعات متميزة إثنياً اضطرت لسنوات طويلة إلى كبت هويتها، أو خضعت لإدماج قسري في ثقافات أخرى مهيمنة، أو أنها لهذا السبب أو غيره كانت غافلة عن هذه الهوية ودورها في تشكيل رابطتها الاجتماعية وشخصيتها المتميزة. لكن مع زوال الهيمنة - بتفكك الدولة السوفيتية مثلاً - أو بسبب انفجار ثورة المعلومات والاتصال (انتشار التلفزيون الفضائي، الإنترنت، التلفون المحمول) أو بسبب انتشار مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الشخصية والمدنية والمشاركة، أو لهذه الأسباب مجتمعة.. اكتشفت تلك المجتمعات ذاتها الخاصة، أو اكتشفت أنها تتعرض للتمييز أو قلة التقدير، لأن الآخرين لا يعاملون أعضاءها بوصفهم مواطنين متساوين مع البقية في الحقوق والواجبات، بل بوصفهم جزءاً من جماعة مختلفة. من هنا فإن اكتشاف الذات والمطالبة بالمساواة يتخذ في أحد وجوه صورة التركيز عليها، ومحاولة إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين الآخر، وهذا بطبيعة الحال عامل هام في تعيين حدود المشكلة ومبرراتها، كما أنه العامل الأبرز لحشد القوة الداخلية للجماعة. هذه هي خلاصة الفكرة التي تفهم الصراعات القائمة كتعبير عن انفجار للهوية، وهي تشير ضمناً بإصبع الاتهام إلى الدولة بأنها المذنب في تأخير أو إعاقة الاندماج الوطني وتعميق الهوية الواحدة، وأظن أن كثيراً من الناس سيميلون إلى هذا التفسير لبساطته وإمكانية تطبيقه على العديد من الوقائع، بناء على هذا التفسير فإن أصحابه يركزون على الحاجة للإقرار بالتنوع والتعدد وقبول الآخر كما هو، وبناء النظام السياسي على أساس توافقي أو تعددي.

مسألة التكيف: يعتمد هذا على تفسير اقترحه دانييل ليرنر، الذي يقول بأن أبرز سمات المجتمع الحديث هي قابلية الفرد على التكيف، وإنشاء تفاهم أو علاقة مصلحة مع الغير، بغض النظر عن وحدة الإنتماء الاجتماعي أو المعرفة المسبقة به. أما في المجتمعات التقليدية فالعلاقات مغلقة، ويقدم الأفراد علاقاتهم مع الأشخاص الذين يجمعهم معهم انتماء اجتماعي، في حين يصعب عليهم إيجاد علاقة تفاعلية مع الأشخاص الجدد من خارج الإطار الاجتماعي الذي ينتمون إليه. العجز في التكيف مع التغييرات الثقافية والاجتماعية يرجع في جوهره إلى انعدام التعدد والتنوع، والميل الشديد إلى التشابه

والتوحد في الثقافات التقليدية، وهو ما يتبلور في صورة نوبان كامل للهوية الفردية وهيمنة تامة للهوية الجمعية، وارتباب من البيئات الأخرى، أو تساهل في اعتبارها أدنى مرتبة عند المقارنة ببيئته الخاصة.

الإطار السياسي للمشكلة:

مسألة الأقلية

ثمة علاقة وثيقة بين التوتر المذهبي أو الطائفي وبين مسألة الأقلية، فغالباً ما يثور التوتر في البلدان التي يتنوع مجتمعها مذهبياً أو عرقياً أو ثقافياً. ونقصد بالأقلية معناها السياسي، أي الشريحة التي تحصل على حقوق أدنى قليلاً أو كثيراً من المستوى المتوسط لبقية المجموعات في البلد نفسه. هناك نحو ٢٠ دولة فقط في العالم تضم سكاناً من قومية ومذهب واحد. إن مسألة الأقلية لم تعد هامشية أو مؤجلة في عالم اليوم. صحيح أن وجود الأقلية ليس مشكلة ولا يولد مشكلات في أكثر أقطار العالم، لكنه على أي حال يمثل احتمالاً يستدعي التدخل المبكر للحيلولة دون ظهور المشكلة أو تفاقمها.

من هذه الزاوية فإن التنازع المذهبي/ الطائفي لا يستمد وقوده من الوصف الديني أو المذهبي للأقلية، بل من كون الجماعة أقلية تعامل على نحو مختلف عن بقية المواطنين، أو بعبارة أخرى لأن أعضاءها لا يعاملون بوصفهم مواطنين اعتياديين بل بوصفهم أعضاء في أقلية مصنفة إجمالاً في موضع أدنى من بقية شرائح المجتمع، هذا التعامل المهين هو العامل الرئيس في تحول وجود الأقلية إلى فرصة للانشقاق أو التنازع.

دور النظام السياسي في

إطلاق أو تثبيط التوتر

في الماضي كانت الدولة مكثفة في الحاكم، وكان الحاكم هو رب البيت، فإذا تغير تغير البيت معه. إن الخضوع والتسليم لشخص الحاكم كان المضمون العام لعلاقة المجتمع مع دولته، لكن هذا الأمر تغير اليوم. جوهر التغيير هو تحول صفة الدولة من

والروحي والمادي للدعوة السياسية. في الحقيقة فإن عناصر القوة هذه متوافرة في الطرفين، فالدولة أيضاً استعملته لتحديد موضع المشكلة ولتعزيز البيئة الاجتماعية الموالية لها من خلال عرض المشكلة كما لو كانت تمرداً من تلك الجماعة على هذه الجماعة. بكلمة أخرى فإن الذي ولد المشكلة ليس التمايز الطائفي بل التمييز الطائفي.

مقترحات لمعالجة الهسالة الطائفية

يمكن تصور العلاج ضمن واحد من ثلاثة مسارات، وربما كلها:

المسار القانوني - السياسي: الحل الحاسم للنزاع المذهبي، هو ذاته الحل الذي جُرب في كثير من أقطار العالم علاجاً للنزاعات الأهلية، وهو على وجه التحديد توفير قنوات المعالجة السياسية للمشكلات من خلال التمثيل العادل للأقليات والجماعات الإثنية في النظام السياسي، وتوفير القنوات السياسية والدستورية لمعالجة الشكاوى والمشكلات.

يختلف الانشقاق بين ضعف وشدة بحسب توافر وسائل تثبيط المنازعة، سواء من جانب الدولة أو من جانب المجتمع. هذه الوسائل قد تكون مصادر مالية وقد تكون مؤسسات دستورية أو سياسية، يمكن للمال أن يلعب دوراً فعالاً في تبريد التوترات الناشئة عن إحباطات سياسية، كما أن توافر مؤسسات سياسية مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم بفعالية في عقلنة المطالب، وتحويل اتجاهات التوتر من الإطارات المذهبية والإثنية إلى الإطارات المدنية القانونية، وبالتالي الفصل بين موضوعات التوتر (وهي معيشية أو سياسية غالباً) وبين مصادر التثوير الطائفي أو الإثني (أي التراث الخاص بالجماعة). يمكن للمؤسسات الدستورية مثل البرلمان والقضاء أن تؤدي أيضاً هذا الدور وتخدم الغاية نفسها.

وتستطيع المؤسسات السياسية والدستورية القيام بهذا الدور إذا كان النظام السياسي/ الاجتماعي تعديداً، يتقبل وجود مصالح متباينة، وتوجهات مختلفة، ويتعامل معها إيجابياً. في ظل نظام كهذا فإن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكذلك مؤسسات الدولة الدستورية كالقضاء والبرلمان، يمكن أن تقوم بدور مؤثر في معالجة التوترات ذات الوجه الإثني، بتحويلها إلى توترات مطلبية مدنية.

حاكم فوق الشعب، إلى حَكَم بين أفرادها، كما أصبحت ممثلاً لهم وتستمد سلطتها منهم؛ وترتب على ذلك نزاع الصفة المتعالية للدولة، وتحديد سلطتها واعتبارها مسؤولة عن أعمالها وعمما يجري إجمالاً في الإقليم السياسي الذي يخضع لسلطانها، وصار من مسؤوليتها ترسيخ الحقوق المدنية والمساواة بين المواطنين، وفرض حاكمية القانون. ولهذا افتراض أن الاختلاف المذهبي أو الديني بين أبناء الوطن الواحد لم يعد مشكلة أو مولداً لمشكلة، خاصة مع توفير آليات قانونية محددة وموثوقة لمعالجة التمييز والعدوان فور حدوثه.

بيد أن العدد الأكبر من الدول في العالم الإسلامي لم تتغير المفاهيم فيها، وترى ذاتها مستقلة عن المجتمع، وتمتتع بسلطات مطلقة، بحيث بقي النظام السياسي مشوباً بالكثير من



الاختلالات والعيوب فيما يخص العلاقة الداخلية بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وكذلك العلاقة بين المجتمع والدولة، بالرغم من فورة الوعي لدى الأفراد، وانكشاف العيوب البنوية في النظام السياسي.

اتخذ التعبير عن الانشقاق والإنكار على الدولة إطاراً مذهبياً/ طائفيًا، لأن الخطاب الطائفي أقدر على استثمار التراث الثقافي للجماعة في توليف مبررات ووسيلة تسوير للجماعة التي تقوده، وهو الأقدر على جلب قبول الجمهور، وبالتالي خلق بيئة مساعدة أو ربما ثورية توفر المدد البشري

ومن المهم أيضاً مساعدة الجماعات المختلفة على التمثل بصورة منصفة وفعّالة في النظام السياسي، حتى يشعر الجميع بأن الدولة دولتهم، وليس دولة الآخرين المهيمنة عليهم.

في الإطار القانوني، يقترح التالي:

– سن قانون يجرّم الممارسات الطائفية، وينظم الممارسات الفئوية بما يضمن حق المعتقد دون الإساءة للشركاء الآخرين في المجتمع، على أن يطبق القانون بحزم، ودون أن يتم خرقه من المتنفذين وأصحاب الأجندات.

– إنشاء هيئات خاصة لرصد التوجهات الطائفية، تكون بمثابة جرس إنذار ليزوغ مشكلة، ومن ثم معالجتها في المهد.

المسار الاقتصادي: في معظم الحالات التي نعرفها فإن الإحباطات السياسية هي انعكاس لإحباطات معيشية واقتصادية، سببها الرئيس عدم التوازن في توزيع الموارد الوطنية أو تباطؤ الجهود التنموية للدولة. إن تحقيق قدر معقول من التوزيع العادل للموارد، والتنمية المتوازنة، سوف يعزز الأمل في حياة أفضل من خلال النظام الوطني وليس بالانشقاق عليه، هذا الأمل هو البديل الطبيعي عن التوجهات الانشقاقية، سواء كانت خلفيتها مذهبية أو غيرها.

يجب الإشارة إلى أن المسألة الجوهرية في كلا المسارين السياسي والاقتصادي هي توفير أكبر قدر ممكن من الفرص والخيارات أمام الأفراد. فوجود فرص كافية أو عادلة يدفع بالأفراد الأكثر طموحاً إلى ابتكار وسائل لمعالجة مشكلاتهم من خلال أدوات النظام القائم وضمن قنواته، بدل الانشقاق عليه، الأمر الذي يقلل من الحاجة إلى استنهاض الخصائص الذاتية للجماعة واستعمالها وقوداً في الانشقاق.

المسار الثقافي: يعالج هذا المسار بصورة محددة (ذهنية الانفصال والانقطاع) التي يتضح الآن أنها سمة شخصية عامة في مثل مجتمعاتنا. هوية الفرد في هذه المجتمعات لازالت غير محددة، أو أنها تنطوي على تكوين غير منسجم بسبب التربية الممزقة والمتعارضة. حتى التربية المدرسية تنطوي على توجهات متناقضة. ثمة كثير من الكلام في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام حول الوطن، لكن الصورة العامة التي تقدمها هذه المصادر هي صورة الوطن الرومنسي الذي يستوجب الولاء والتضحية، وليست صورة الوطن الواقعي الذي هو شراكة مصالح. وبسبب التفاوت القائم بين ما تحصل عليه الطبقات القريبة من قمة السلطة والأكثرية البعيدة عنها، فإن

التضحية المشار إليها مطلوبة فقط من الطبقات الدنيا، أما الأعلون الذين يجنون اللباب فلا يتوقع منهم التضحية ولا هم مستعدون لها.

يجب ترسيخ فكرة أن الفرد هو مواطن وشريك لبقية المواطنين، وأن التباين في القيم والأخلاقيات والمتبنيات العقدية وغيرها هي مجرد إضافة، وليست قيمة أصلية، تنقرر على ضوئها العلاقة بين المواطنين. الوطن ليس مجرد تصوير جمالي أو أمنية، بل هو أولاً وقبل كل شيء شراكة قائمة ومفتوحة يتساوى فيها الجميع، في مغانمها وفي مغارمها.

يقودنا هذا إلى مسألة لا تقل أهمية، ألا وهي تمحور جانب كبير من خطابنا الديني حول ما يمكن وصفه بتراث الفرقة، الذي هو اليوم المادة الرئيسة وأحياناً الوحيدة للتوجيه الديني. معظم الذين يتحدثون في الدين، سواء على المنابر أو في أجهزة الإعلام، يتخذون من ذلك التراث محوراً لحديثهم، وهو أمر يؤدي بالضرورة إلى تكريس ذهنية الانقطاع التي أشرنا إليها. وبسبب سيادة هذا المنهج فقد ساد ما يمكن وصفه بذهنية عامة تنكر أي محاولة لردم الفجوات بين اتباع المذاهب والإثنيات المختلفة، وشكّلت هذه الذهنية حاجزاً شديداً يمنع القادة الدينيين من مراجعة تراث الفرقة أو نقده أو تجاوزه.

لكن لا يمكن الاقتصار على الجانب الثقافي في معالجة التآزم الطائفي، مادامت مصادر التآزم السياسية والاقتصادية قائمة، فإن محاولات العلاج الثقافي سوف تلقى على الأرجح آذاناً صماء. في ظني أن العلاج الثقافي سيكون فعّالاً إذا اكتشف الجميع مصلحة مادية ملموسة وقريبة المنال في الشراكة الوطنية، وهذا يعيدنا إلى المسارين السياسي والاقتصادي. لا يسع الموجهين الدينيين فعل شيء ذي شأن ما لم تبدأ تأثيرات المسارين السياسي والاقتصادي في الظهور، أعني في معالجة مصادر المشكلات ولا سيما الإحساس بالظلم. مثل هذا التطور سوف يمتص خزان الزيت الذي يبقي نار الانشقاق مشتتة. لا يمكن فصل المطالب المدنية الحياتية عن مصادر الوقود الطائفي إلا إذا اتجه الوضع الاجتماعي العام إلى الارتخاء، وهذا بدوره لا يتحقق إلا إذا شعر عامة الناس بوجود أمل قوي في إصلاح الأمور، سواء على الجانب الاقتصادي أو السياسي. إذا تحقق الارتخاء السياسي والاجتماعي فسوف يكون الناس أكثر استعداداً وقابلية لنقد تراثهم وتصوراتهم عن ذاتهم وعن الغير.



د. لوي ديب

من كل الأطراف، وعزيمة قوية على وضع أسس تشريعية تمنع إعادة سيناريو الماضي. وبالرغم من ضرورة العقاب كعامل ردع، فإنه لا ينبغي أن يكون هدفاً بحد ذاته، بقدر ما يهم النتيجة وهي: أن لا تكون هناك عودة للماضي. فقانون العقوبات لا يستطيع وحده ان يصنع الأخلاق ومفاهيم التعايش المشترك، والحفاظ على كرامة الإنسان. فالأخلاق لا إلزام فيها ولا جزاء؛ وهي أمر ينبع من داخل الأفراد ومن إيمانهم بالآخر وحقوقه. وعليه يجب ان تكون نظرتنا وتوصياتنا مهتمة بالحزمة العقابية كعامل وقاية مستقبلي، وليست كرجفة في إنزال العقاب بحق من تبادوا وانتهكوا.

لقد انطلقت الحركة السياسية في البحرين بمطالب جميلة ومشروعة، لكن في نهاية المطاف تحولت الأمور الى انشقاق في المجتمع سياسياً وطائفيًا، وظهر العنف المتبادل، كما ظهر خطاب طائفي قبيح، قرأناه واستمعنا اليه، وهو مرفوض وشديد الضرر، ولا بد أن يتوقف هديره حتى لا يصيب شعب البحرين أكثر مما أصابه.

الخطاب الطائفي شكل طعنة عميقة في جسد المجتمع البحريني، جعلته متشظيا جريحا، لا يحتاج معه المرء الى تقرير طبي ليؤكد ذلك. يجب تحرير الثقافة الوطنية وسائر آليات التفكير والنشر والإعلام من طاغوت الطائفية التي لا يمكن وصفها إلا بأنها دوامة من الضياع والعبث، يكون الخاسر الوحيد فيها هو الشعب البحريني.

الحكومة والمعارضة مسؤولان عن مستقبل البحرين، وعليهما أن يكونا مرنين في مطالبهما من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي، والإستقرار السياسي والأمني وتحقيق التنمية المتوازنة ضمن منظومة اجماع وطني حقيقي. وبلا شك فإن بعضاً من توصيات بسيوني تشير الى هذا الأمر، وتطبيقها المحترف يمكن أن يشكل سفينة انقاذ للجميع. هناك تجارب بشرية غنية يمكن للاعبين السياسيين ان يستفيدوا منها، وان يشكلوا تجربة البحرين الخاصة بها، بحيث تنقلهم من الأزمة الى الإستقرار.

إحترام حقوق الإنسان طريق للإستقرار

د. لوي ديب

رئيس الشبكة الدولية للحقوق والتنمية

المؤسسة الأمنية، يمكن للبعض ان يعتبره أقوالاً بلا أفعال. إن التعويضات غير المرتبطة بدعوى جنائية، يمكن أن يعتبره البعض محاولة لشراء صمت الضحايا، أو كسب رضاهم (هذا لا ينطبق على برنامج التعويضات الذي أقرته الحكومة البحرينية). وبالمثل فإن إصلاح المؤسسات، بدون شراكة سياسية للقوى الفاعلة لا يفلح في تحقيق النتائج المرجوة.

نحن نؤمن بأن حق المواطنين في معرفة الحقيقة يماثل حقهم المشروع في الحياة والحرية والسعي المشروع لتحقيق الرفاهية والتنمية. ويبقى تحقيق السلام والديمقراطية والتغيير ممكناً بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى؛ لكن كشف الحقيقة واجب مهما كانت الظروف. إن أتقن صناع القرار في البحرين ذلك وتعاونت معهم القوى السياسية الأخرى، فإن من شأن ذلك أن يحقق الهدف الأسمى في المحافظة على السلم الأهلي، والتطور الديمقراطي، واعطاء المجتمع البحريني القدرة على منع تكرار أحداث الماضي. والأمر الذي لا يقل أهمية، هو الحوار الوطني، الذي سيعزز الديمقراطية التوافقية والتعايش المشترك، ودولة القانون؛ وهي الأهداف الرئيسية التي يصبو اليها كل بحريني؛ لتجاوز المحنة وجراح الماضي.

اضافة الى ذلك، هناك حاجة ماسة الى الحوار الداخلي بين فئات المجتمع والجمعيات السياسية وبينها وبين الحكومة، كما أن الحاجة ماسة الى المشاركة النشطة لكل القوى الفاعلة في العملية السياسية. النوايا الطيبة حتى وان توفرت في اللاعبين السياسيين فإنها لا تكفي لحل المشكلة؛ بل يجب أن نرى تَمْظْهراً لتلك النوايا على شكل أفعال قائمة.

لمنع استمرار التصدع في المجتمع البحريني، فإن الهوية الوطنية بحاجة الى زخم، والى إعادة هيكلة على أسس متينة، ثقافية وسياسية، وعلى معايير المواطنة المتساوية وفي دولة الحرية والقانون.

هناك دول مرت بأزمات استطاعت شعوبها أن تتغفر من العدالة الإنتقالية الى العدالة التصالحية، فدونت الأخطاء بدون خجل، وتسامحت مع المسؤولين عن الفصول السوداء، مع شفافية وجرأة في الإعتراف بالتجاوزات

إذا نظرنا لتقرير بسيوني فهو يؤسس لمفاهيم متقدمة للتغيير المنشود في البحرين مع مراعاة خصوصيتها. لقد احدثت توصيات التقرير حالة من العدالة الإنتقالية غير المكتملة، وشكلت استجابة للكشف عن انتهاكات الماضي، وتحقيق الاعتراف بما كابده الضحايا، وعززت إمكانيات السلم الأهلي، والمصالحة، ودولة سيادة القانون والديمقراطية.

يمكن اعتبار التوصيات شكلاً من أشكال التكيف والتقديم للعدالة على النحو الذي يلائم المجتمع البحريني، في أعقاب حقبة مؤسفة من انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف المتبادل. لا بد من الإقرار هنا بأن ملك البحرين قد اتخذ قراراً تاريخياً بالإصلاحات السياسية حين وصل الي الحكم، وبعد تفجر الأزمة اتخذ قراراً استثنائياً آخر بتشكيل لجنة بسيوني وتعهده بتنفيذ توصيات تقريرها.

يجب أن يصاحب التحول الديمقراطي في البحرين خطوات للعدالة الإنتقالية، تتمثل في السماح باقامة الدعوى الجنائية، والتحقيقات القضائية مع المسؤولين عن الإنتهاكات، ولجان الحقيقة التي تكتب التاريخ الماضي، وبرامج التعويض وجبر الضرر وإصلاح الأجهزة الأمنية، وهو ما تمّ فعلاً بخطوات إن لم تكن مكتملة من الحكومة، فهي متقدمة، وإن لم تعط الشعور بالرضا الكامل، ولم تنه الأزمة، الأمر الذي يتطلب البحث عن أسباب ذلك، وفي مقدمتها اندعام الثقة السياسية، والخوف من المستقبل، ووجود خطاب تحريضي.

إن ما تم من خطوات حكومية أمر مهم، وإيجابي، لكن هناك ضبابية في الصورة الكلية للمشهد البحريني وكيف يجب أن يكون، وهناك لا تزال نواقص عديدة بحاجة الى استكمال والى مبادرات خلاقية لإصلاح النسيج الاجتماعي المرزق.

إن تعزيز الثقة في مجتمعات ما بعد الأزمة، مرهون بمجموعة اجراءات يكمل بعضها بعضاً؛ فبدون أي جهود للكشف عن الحقيقة، أو التعويض، قد ينظر الى معاقبة مجموعة من الجناة على أنه شكل من أشكال الانتقام السياسي. والكشف عن الحقيقة بمعزل عن الجهود الرامية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات او التجاوزات او اصلاح

يوم البحرين في جنيف

استعراض مناقشة مجلس حقوق الإنسان أوضاع حقوق الإنسان في البحرين في سياق آلية المراجعة الدورية الشاملة

في جنيف، ٢١ مايو الماضي، كان يوم مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، من قبل مجلس حقوق الإنسان، في إطار المناقشة الدورية الشاملة، والتي تتم كل أربع سنوات. وهذه هي الدورة الثانية ضمن تلك الآلية التي تشمل جميع دول العالم. طبيعة النقاش والذي يسمى بـ (النقاش التفاعلي) تكون آليته على النحو التالي:

أولاً - تقدّم الحكومة المعنية تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في بلدها، بحيث يغطي كل مجالات حقوق الإنسان: المرأة، والطفل، والعمال، والحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية، والجوانب التشريعية والقضائية والتنفيذية. ويوضح التقرير التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومة في مسعاها لتطوير أوضاع حقوق الإنسان، كما تقدم من خلال التقرير خطة عملها للمستقبل، كما تقترح التوصيات التي يمكن لمجلس حقوق الإنسان ان يتبناها، أو بعضها، بحيث يمكن متابعة ومراجعة الدولة المعنية بعد أربع سنوات لتقييم وضعها الحقوقي.

ثانياً - تقدّم منظمات المجتمع المدني في الدولة المعنية تقريراً من وجهة نظرها عن أوضاع حقوق الإنسان في بلدها، ويمكن أيضاً للمنظمات الحقوقية الدولية ان تقدّم تقاريرها وتوصياتها المقترحة الى مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً - تقدّم الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها تقريراً مشابهاً، يوضح تقييمها للوضع الحقوقي في الدولة المعنية واقتراحاتها وتوصياتها بشأنه.

رابعاً - تدرس الحكومة المعنية تلك التوصيات، وترد رسمياً عليها الى مجلس حقوق الإنسان، وتقدّم خطأً وآليات تنفيذ التوصيات التي قبلت بها.

في يوم نقاش وضع حقوق الإنسان في البحرين، كان ممثلو البحرين الرسميين حاضرين وفي مقدمهم وزير حقوق الإنسان الدكتور صلاح علي، كما أن المجتمع المدني كان حاضراً وممثلاً من قبل عدد من الجمعيات

الأهلية.

الحوار التفاعلي

١/ سلوفينيا: أشادت بانضمام البحرين لاتفاقية حماية المعاقين العام الماضي، وأبدت قلقها من الانتهاكات، ودعت البحرين إلى الموافقة على طلبات زيارة المقررين الخاصين بالأمم المتحدة بشأن التعذيب والعمالة المهاجرة وحرية التجمّع وتشكيل الجمعيات.

٢/ أسبانيا: أشادت بجهود البحرين في تنفيذ توصيات لجنة بسيوني، وأوصت بالتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتفاقية الاختفاء القسري.

٣/ السودان: أشادت بتنفيذ البحرين توصيات الاستعراض الدوري الأول لها، وأوصت بأن تصدر البحرين قانوناً لحماية الطفل، وأن توافق على إصدار القانون الذي يمنح الجنسية لأبناء البحرينية من زوج أجنبي.

٤/ السويد: أشادت بنشاط المجتمع المدني البحريني في إثراء النقاشات المتعلقة بحقوق الإنسان، وانتقدت القيود التي تفرضها وزارة حقوق الإنسان على نشاطات هذه الجمعيات. وأوصت بإزالة أية قيود على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥/ تركيا: دعت لمواصلة تنفيذ توصيات بسيوني، والتحقق في ادعاءات التعذيب وتعويس الضحايا وأهاليهم، كما أبدت قلقها من استمرار العنف، داعية إلى إجراء حوار بناء يهدف إلى تحسين الأوضاع في البحرين.

٦/ الإمارات: أوصت بتوفير فرص التعليم الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧/ بريطانيا: قالت أنه برغم الخطوات التي اتخذتها البحرين لتحسين الأوضاع، إلا أن أمامها المزيد للقيام به، كإلغاء الأحكام الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية، والإفراج

عن جميع المعتقلين. وأكدت على ضرورة أن تدعو البحرين إلى حوار يضم جميع الأطراف المعنية.

٨/ أمريكا: أثنّت على إنشاء البحرين لجنة تقصي الحقائق، وعبرت عن شعور بالقلق من أن الحكومة لم تنفذ أهم توصيات اللجنة. وأشادت بما حققته البحرين من تقدم في إعادة المفصولين لوظائفهم، وإغلاق ملفهم بشكل نهائي؛ وانتقدت القيود المفروضة على المنظمات الدولية والصحافيين الأجانب من دخول البلاد.

٩/ الأوروغواي: أوصت الحكومة القيام بالإصلاحات الديمقراطية من خلال إجراء حوار وطني يضم مختلف فئات المجتمع البحريني.

١٠/ الجزائر: أبدت تقديرها للحماية المتوافرة للعمالة الوافدة في البحرين بموجب قانون العمل الجديد.

١١/ الأرجنتين: رحبت بخطة العمل التي وضعتها البحرين لتنفيذ توصياتها في إطار الاستعراض الدوري، ودعتها إلى الانضمام لاتفاقية الحماية من الاختفاء القسري.

١٢/ استراليا: رحبت بالخطوات الإيجابية التي حققتها البحرين، بما فيها تشكيل لجنة تقصي الحقائق، وإصدار مدونة سلوك الشرطة، وإعادة محاكمة المحكومين بالإعدام، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم، والتي اعتبرتها خطوات إيجابية باتجاه الإصلاح السياسي، وأوصت البحرين القيام بالإصلاح السياسي الذي يحفظ حقوق جميع مواطنيها.

١٣/ النمسا: أوصت بتعديل قانون الصحافة ليزيل القيود على حرية التعبير، وإعادة بناء المساجد التي تم هدمها.

١٤/ أندريجان: أشادت بالمعايير التي اعتمدها الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر، ودعتها لمواصلة تسسيقها مع الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة على صعيد حماية حقوق الإنسان.

١٥/ قطر: أشادت بالتعديلات الدستورية وأوصت بأن يتم تفعيلها في انتخابات ٢٠١٤

القادم.

١٦/ بيلاروسيا: حثت البحرين على الالتزام بتقديم تقاريرها الدورية بشأن الاتفاقيات الدولية.

١٧/ بلجيكا: أوصت بأن تسعى البحرين لإجراء مصالحة وطنية.

١٨/ كندا: أوصت بإصدار القوانين والقرارات التي تلزم رجال إنفاذ القانون باحترام حقوق الإنسان.

١٩/ تشيلي: دعت إلى تمكين المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وإصدار الشق الثاني من أحكام الأسرة.

٢٠/ الصين: أوصت باستمرار عمليات التدريب من أجل بناء القدرات في مجال حقوق

للصحافة يضمن حرية التعبير.

٢٦/ الأردن: ثمنت اقتراح البحرين بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

٢٧/ أيرلندا: دعت للتحقيق في مزاعم التعذيب، ومساءلة المسؤولين عنها، وتقديمهم للمحاكمة.

٢٨/ الكويت: دعت لمتابعة تنفيذ توصيات بسيوني، وطالبت بوضع إجراءات المساءلة والتعويض موضع التنفيذ.

٢٩/ لبنان: دعا إلى إشراك المجتمع المدني في خطة العمل الوطنية.

٣٠/ ليبيا: دعت إلى تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

٣١/ ماليزيا: دعت إلى اتخاذ خطوات على صعيد برامج التعليم والتدريب من أجل رفع الوعي بحقوق الإنسان.

٣٢/ المكسيك: دعت إلى حوار يضم جميع الأطراف الوطنية، وانتقدت عدم صدور قانون للصحافة حتى الآن.

٣٣/ هولندا: أوصت بالالتزام بالمعايير الدولية في إجراءات القبض على المتهمين وإبراز نسخة من قرار الاعتقال أثناء القبض، والسماح بمراقبة المحاكمات من قبل جهات مستقلة.

٣٤/ نيكاراغوا: رحبت بخطوات البحرين على صعيد تمكين المرأة، وتساءلت عن الآلية التي تم بها إجراء الحوار الوطني السابق، وآلية تنفيذ مخرجاته.

٣٥/ النرويج: طالبت بتحديد خطة زمنية لتنفيذ توصيات بسيوني، وباستمرار عملية الإصلاح.

٣٦/ باكستان: أشادت بالجهود التي قامت بها البحرين، وأبدت دعمها للحوار الوطني.

٣٧/ فلسطين: أشادت بإنشاء صندوق

تعويض المتضررين من الأحداث.

٣٨/ السعودية: أثنت على مواصلة البحرين خطواتها في تنفيذ توصيات بسيوني.

الرد الرسمي

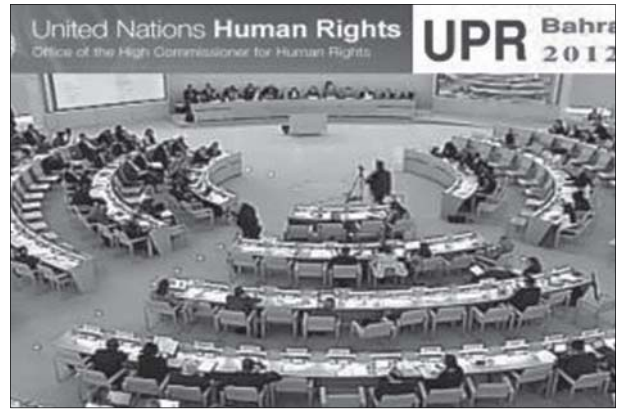
قدّم عدد من أعضاء الوفد الرسمي في جنيف ردوداً حول التساؤلات والتوصيات والانتقادات التي تقدمت بها الدول فيما يتعلق بملف البحرين الحقوقي، فكانت كالتالي:

وزير الدولة لحقوق الإنسان د. صلاح علي قال بأن بلاده لا تحتجز أي من سجناء الرأي:

(لا يوجد سجناء سياسيون، أو سجناء رأي، ولو وجد لكانت أول من دافع عنهم وأخرجهم من سجنهم، وإنما هناك قضايا جنائية ارتكبت، وهؤلاء تنظر قضاياهم أمام السلطة القضائية، ونحن نثق في السلطة القضائية حتى وإن برأتهم). كما نفى اتهامات استخدام الأجهزة الأمنية القوة المفرطة موضحاً بأنه تم اعتماد آلية متدرجة لحماية الحقوق العامة لبقية الناس والتي تستوجب إعادة استتباب الأمن.

وفي موضوع مزاعم التعذيب قال أن القوانين الوطنية تجرمه وتضع عقوبات صارمة لمن يثبت عليه ممارسته، وأن لا أحد فوق المساءلة الوطنية، وتابع: (إذا سمعتم حالات تعذيب فإن سلطات القضاء تباشر بالتحقيق في هذه الحالات، وتمت إحالة عدد من المسؤولين للسلطة القضائية لاتخاذ الجزاء فيما يتعلق بالتجاوزات). وأشار إلى أن البحرين وقعت مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي ذلك تأكيد والتزام باتباع المعايير الدولية في التعامل مع السجناء.

أما ممثل النيابة العامة، فقد تحدث عن الإجراءات الرسمية فيما يتعلق بحالات التعذيب، فقد أوضح بأنها تسلمت ١٤٢ شكوى واستمعت إلى ١٢٠ شاكياً في ادعاءات التعرض للتعذيب، وتم استجواب أكثر من ٦٠ من الضباط والأفراد، وتمت إحالة تسع قضايا للمحاكم، وأضاف بأن النيابة باشرت في التحقيقات في قضايا التعذيب والضرب الذي أفضى إلى الموت وعدم الإبلاغ عن الجرائم، ولا



الإنسان.

٢١/ كوستاريكا: دعت البحرين إلى احترام الحق في التجمع السلمي.

٢٢/ فنلندا: أملت أن توائم البحرين تشريعاتها المحلية مع التزاماتها الدولية.

٢٣/ اندونيسيا: أوصت البحرين بمواءمة تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس، ورحبت باتخاذ البحرين خطوات تضمن حماية خادمت المنازل.

٢٤/ إيطاليا: تنفيذ توصيات بسيوني أمر أساسي لعملية الإصلاح الوطني؛ وأوصت البحرين بإلغاء عقوبة الإعدام، وبإعادة بناء المساجد المهتمة.

٢٥/ اليابان: دعت لإصدار قانون

زال التحقيق مستمراً.

وبشأن منع دخول الصحفيين الأجانب، وممثلي المنظمات الحقوقية الدولية، قال وزير الدولة: (لا توجد قيود على دخول الصحفيين أو المنظمات، وعدد الصحفيين الذين دخلوا البحرين ٢٩٧ صحافي، وهذا لا يعتبر قيوداً بدخول هذا الكم)، موضحاً أن عدداً من الصحفيين لم يلتزموا بأنظمة وقوانين البحرين، وأضاف: (كل من يحترم قوانين أي دولة يزورها، فهو مرحب به).

وبشأن حرية الصحافة، قال د. صلاح علي بأن هناك مشروع قانون للصحافة والاعلام يناقش لدى السلطة التشريعية، يتماشى مع المعايير الدولية، وقد أدخلت عليه الكثير من الإصلاحات والتعديلات، وأهمها إيقاف عقوبة سجن الصحفي، والأمر مسألة وقت، حتى يصبح قانوناً وطنياً يحفظ حقوق الصحفيين.

وفيما يتعلق بإدماج فئات المجتمع البحريني في وزارة الداخلية، قال بأن (وزارة الداخلية عززت دور شرطة المجتمع من خلال فتح التوظيف لجميع الطوائف في البحرين من دون أي قيد).

وبشأن هدم المنشآت الدينية، بين الوزير أن البحرين تحتضن دور عبادة لكافة الأديان، وهي تفخر بذلك، مشيراً إلى أن دور العبادة للمسلمين تبلغ أكثر من ٢٠٠٠ مسجد، وما تم هدمها ١٢ دار عبادة، خمسة منها تم الانتهاء من إعادة بنائها، والبقية في طور الإنشاء، وتتم دراسة إعادة إنشاء دور العبادة المتبقية التي تضررت في الأحداث الأخيرة.

أما وكيل وزارة حقوق الإنسان، سعيد الفيحاني، فقال: (إن البحرين بصدد الانضمام لاتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، وحالياً تتخذ الإجراءات القانونية الخاصة بذلك، وانها تتبع سياسة التدرج ولا تضع حداً للنظر في الاتفاقيات الدولية الأخرى، ولكن في الوقت نفسه لا بد من مراعاة النظم الدستورية، حتى لا يكون الانضمام سورياً ويصعب تنفيذ الالتزامات لاحقاً). وأضاف: (البحرين على تواصل مستمر مع فرق العمل

والمقررين الخاصين وتجب على تساؤلاتهم واستفساراتهم، وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهناك زيارات متبادلة ولقاءات متعددة مع المجلس).

نواف المعاودة، من هيئة شئون الإعلام أجاب على التساؤلات المتعلقة بحرية التعبير وقانون الصحافة بأن البحرين بصدد إصدار قانون شامل للإعلام يضم الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع والإلكتروني، لافتاً في الوقت نفسه إلى مساعي إنشاء مجلس أعلى للإعلام، لمراقبة المحتوى الإعلامي والتأكد من الابتعاد عن التحريض الطائفي.

أما عضوة مجلس الشورى دلال الزايد، فردت على طلب تجنيس أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي، بأنه (نظراً لغياب التشريع المنظم لمنح الجنسية لأبناء البحرينية، فإن البحرين أخذت بعض التدابير التي تساعد هذه الفئة والتميسير عليهم في مجالات متعددة)، وان الحكومة شكلت لجنة مشتركة تختص بالنظر بإمكانية منح الجنسية لأبناء البحرينية، موضحة أن عدداً كبيراً منهم قد حصل على الجنسية فعلاً. وأضافت بأن قانون الطفل الجديد نص على (كفالة تمتع أبناء البحرينية بكافة الحقوق، وإدراجهم في فئة البحرينيين المستحقين لأي ضمانات تمنح للأسر البحرينية).

وحول مؤتمر الحوار الوطني الذي تم، قالت الزايد أنه بناء على مرئياته (تم إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي استهدفت زيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية، وأهم ما جاء فيها انفراد المجلس المنتخب من الشعب بكافة الصلاحيات الرقابية، وأن يتم إجراء استجواب الوزراء في جلسة علنية للمجلس).

وبشأن وضع العمالة الوافدة أشار الوفد إلى ما يتم اتخاذه من إجراءات لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وأكد حرية العامل في التنقل من خلال قانون تعتبر البحرين دولة سباقة في تشريعه يضمن حرية تنقله، وان الدولة بصدد إصدار تشريع وطني خاص بخدم

المنازل.

الترويكا والتوصيات ورد الحكومة

بعد انتهاء الحوار التفاعلي والاستماع الى رد الوفد الرسمي، شكل مجلس حقوق الإنسان فريق (ترويكا) من ممثلي ثلاث دول (السعودية وأسبانيا والأوروغواي) لمناقشة تقرير البحرين مع الوفد الرسمي، وذلك لوضع توصيات لحكومة البحرين تكون دليل عمل ومتابعة لها في السنوات الأربع القادمة. وفي يوم ٢٥ مايو، صدرت مسودة توصيات مجلس حقوق الإنسان للبحرين، وعددها ١٧٦ توصية، استل معظمها من توصيات الدول التي ناقشت الملف البحريني.

اما وجهة النظر الرسمية بشأن تلك التوصيات، فقد قال د. صلاح علي أن أغلبها إيجابي، وبعضها يتطلب دراسة وخطاً للتنفيذ، وأضاف بأنها ستحظى برعاية ودراسة معمقة متأنية بذهنية منفتحة ومسئولية وطنية من قبل الجهات المختصة وبمشاركة أصحاب المصلحة، لأجل اتخاذ قرار بشأنها، وابلاغه لمجلس حقوق الانسان. وأكد بأن بلاده ستقوم بالرد عليها في أقرب وقت ممكن.

من جانبها شكلت الحكومة في البحرين لجنة لصياغة الرد ولتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان، برئاسة وزير حقوق الإنسان، وبحضور ممثلين من جهات حكومية عديدة. في ١٨/٦/٢٠١٢، أفادت لجنة متابعة تنفيذ التوصيات ستنهي اعمالها في شهر أغسطس القادم أي قبل المهلة المحددة في شهر سبتمبر من قبل مجلس حقوق الإنسان. وفي ٣/٧/٢٠١٢ قال رئيس اللجنة انه تم الإنتهاء من اعداد المسودة الأولى للرد المقترح ورفع الى رئاسة الوزراء. وتابع بان الحكومة تدعم بالكامل العمل على تنفيذ (معظم التوصيات)، مؤكداً أن الردود على جميع التوصيات ستكون إيجابية وتفاعلية، خصوصاً أن الكثير منها قد تم تنفيذه على أرض الواقع أو في طريقها للتنفيذ.